

المملكة المغربية
تحت الرئاسة الفعلية
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

المغرب
الرقمي
2013



الاستراتيجية الوطنية
لمجتمع المعلومات
والاقتصاد الرقمي



المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والتجارة
والتكنولوجيات الحديثة



«...» وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة إلى اعتماد استراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولات المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها.

فعزمننا يوازي طموحنا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة [...]»

نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك
إلى الأمة بمناسبة عيد العرش فاس 08 / 7 / 30

« [...] In parallel, we invite the government to adopt a new strategy for the industry and service sector and for the development of new technologies. This strategy should be focused on the optimal use of opportunities created by the globalisation in terms of investment flows. In addition to reinforcement of Moroccan companies and the promotion of added-value industrial investment, this strategy should also chart new ways for the Moroccan economy to invest in new industrial areas that require innovative technologies and open up promising markets to export its products and services.

We have both ambition and determination to ensure the insertion of Morocco, through its companies and universities, in the international economy of knowledge. [...] »

Extract from the full speech addressed to the Nation
by His Majesty the King on the occasion of the Throne Day - 30/ 07/ 08

7	المقدمة
10	الرهانات والفرص
17	الرؤية والأهداف والتوجهات الاستراتيجية
24	الأولويات الاستراتيجية
68	آليات المواكبة
90	طرق التنفيذ
97	خلاصة العمليات

المقدمة

المعلومة جوهر إشكالية تنمية الأمم

- يعتبر استعمال تكنولوجيا المعلومات عاملا أساسيا لتطوير مجتمع المعرفة، ويمكن أن يساهم بفعالية في التنمية البشرية، وتحسين الانسجام الاجتماعي ونمو الاقتصاد الوطني.
- في جميع أنحاء العالم، درجة التقدم والتنمية رهينة بمدى الولوج إلى المعلومات واستخدامها الفعلي . والأمم المتقدمة والغنية تحقق مؤشرا مرتفعا بخصوص قدرتها على إنتاج واستخدام المعلومات.
- يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات 7 % من الناتج الداخلي الخام العالمي ويولد حوالي 25 % من النمو العالمي وأكثر من 60 % من مناصب الشغل في العالم الصناعي.
- غير أنه يوجد تباين كبير بين البلدان الصناعية والبلدان الصاعدة. إذ تسيطر البلدان الصناعية على حوالي 85 % من أنشطة هذا القطاع، مع ما لها من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لم يُشرع في قياس أثارها إلا مؤخرا.

المعلومة جوهر إشكالية تنمية الأمم

- طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات حاليا أحد القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد المغربي نظرا لمساهمته الفعالة في التنمية البشرية والاقتصادية.
- إن الرهان بالنسبة للمغرب في قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال السنوات المقبلة لا يقتصر على المحافظة فقط على المكتسبات، بل يتعلق الأمر على الخصوص بتمكين المغرب من الاندماج في الاقتصاد العالمي للمعرفة من خلال الادماج المكثف والتعميم الواسع لتكنولوجيا المعلومات على مستوى جميع الفاعلين في المجتمع: الدولة والإدارات والمقاولات والمواطنين.
- وأمام هذا الرهان، فإن الاستراتيجية الوطنية من أجل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي قد:
 - تمحورت حول تحديد الأولويات والمشاريع ذات الأثر القوي والتي سيتم إغناؤها تدريجيا؛
 - وحددت أهدافا طموحة وواقعية في آن واحد، والتي يبقى إنجازها رهينا بإعداد بنية حكمة دائمة وبتخصيص ملائم للموارد.

الرهانات والفرص

- يتمثل الرهان الأكبر لتحويل المغرب إلى مجتمع للمعلومات في خلق قيمة مضافة وتحسين مستوى العيش والرفاهية الاجتماعية لمواطنيه.
- تمثل تكنولوجيات المعلومات أدوات رئيسية للتنمية البشرية والاقتصادية، ويرجع ذلك بالخصوص إلى:
 - الاستعمال الفعال والمؤثر للمعلومات التي تعتبر العامل الرئيسي لإنتاج القيمة المضافة بعد رأس المال والعمل؛
 - وتحقيق نتائج مهمة على مستوى الإنتاجية بتوفير فرص جديدة لإنتاج ومعالجة وتسجيل وتخزين واقتسام المعلومات من جهة وتوفير ولوج مُيسّر للمعلومات من جهة أخرى.
- وهكذا، فإن تطوير الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية المغربية، يعتبر أولوية لضمان تنمية وتنافسية دائمتين للبلاد.

- في القرن 21، أضحت قدرة المقاولات على جمع وإنتاج وتديير المعلومات، الأداة الرئيسية للنمو الاقتصادي وللإنتاجية والتنافسية.
- وبذلك فقد أصبحت نسبة نفاذ تكنولوجيات المعلومات في المقاولات - وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا - واستخدامها الواسع والفعال، يضطلعان بدور رئيسي في تنمية اقتصاد المعرفة وفي قدرة المقاولات على إنتاج قيمة مضافة هامة وخلق مصادر جديدة للتشغيل.
- يتشكل النسيج الاقتصادي بالمغرب أساسا من المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا التي تعرف استعمالا ضعيفا للمعلومات، مما يحد من إنتاجية العمل.
- يشكل تحديث النسيج المقاولاتي بالمغرب رهانا كبيرا لانتشار تكنولوجيات المعلومات. وبتخاذ قرار استخدام نظام للمعلومات، تكون المقاولات قد انخرطت في مسلسل ديناميكي من التحديث التكنولوجي والتنظيمي، وخاصة من أجل :
 - الاستجابة لمتطلبات صناعتها على مستوى الجودة والكلفة والآجال ؛
 - تطوير نظم جديدة للمهن ؛
 - رفع مستوى الإنتاجية.

- بواسطة تكنولوجيات المعلومات والولوج إلى الأنترنت، تصبح عملية التواصل والولوج إلى العلم والمعرفة جد ميسرة. إذ علاوة على السرعة والسهولة في الولوج للمعلومة، تمكن المواطنين من ربح مهم للوقت خاصة بفضل توفر الخدمات عن بعد.
- فمن الضروري إطلاع المواطنين على مزايا تكنولوجيات المعلومات، ومنحهم فرص الولوج إليها، وتسهيل تجهيزهم بالمعدات، وتمكينهم من الحصول على المعارف اللازمة للاستخدام الملائم لهذه التكنولوجيات.
- في هذا السياق، وبعد التقدم الذي تم إحرازه على مستوى تزويد المواطنين بالهاتف المحمول، فسيتم التركيز في المرحلة القادمة على تسريع مسلسل دَمَقْرطة الأنترنت بمحل الإقامة وحث المواطنين على اعتماد سريع للتكنولوجيات الحديثة في حياتهم اليومية.
- وهو ما ينطبق أكثر على المناطق الصعبة الولوج التي يبقى فيها جهاز الحاسوب الموصول بالأنترنت وسيلة الاتصال الوحيدة بعالم المعارف.

- أحرز المغرب مؤخرًا تقدماً هاماً على مستوى تتمية البحث والتطوير :
 - تعددت الشراكات مع جامعات ومختبرات أجنبية، مما يعبر عن المصداقية التي اكتسبتها هيئة الأساتذة الباحثين المغربية ؛
 - أصبح باحثون مغاربة يؤطرون فرق بحث وتطوير في ميادين مستقبلية مثل الإلكترونيك الدقيقة (microélectronique) والتكنولوجيات الحيوية وتكنولوجيات النانو (biotechnologies et nanotechnologies) ؛
 - تم إحداث صندوق لدعم الابتكار التكنولوجي.
- يبقى الرهان هو مواصلة ودعم التعاون بين مؤسسات البحث والقطاع الخاص، بهدف تحويل قدرة البحث المغربية المتوفرة إلى تكنولوجيا ومنتجات قابلة للتسويق.
- زيادة أكبر في تقريب باحثي العالم الأكاديمي من المقاولات الخاصة، تمكن من تركيز أفضل على مشاريع ملموسة مدعومة من طرف صناعيين و من توازن أكثر ملاءمةً بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي الموجه نحو منافذ تجارية.
- وفضلاً عن ذلك، فإن الانفتاح على المستوى الدولي يعتبر ضرورياً بالنظر للحجم المحدود للسوق المحلية، وذلك للإستفادة من استثمار مهم على مستوى البحث والتطوير.

ارتفاع في القيمة المضافة لترحيل خدمات تكنولوجيات المعلومات

- المغرب ليس فقط وجهةً رائدة للاستثمار على مستوى البلدان الفرانكفونية في ميادين مراكز النداء، بل أيضا في ميادين ترحيل خدمات تكنولوجيات المعلومات والتعهد في مجال نظم المهن. وقد باشر الفاعلون الرئيسيون لترحيل الخدمات عمليات بالمغرب وتبرهن خططهم التتموية عن طموحهم في هذا المجال.
- لقد ساهم المغرب كثيرا في هذا النجاح بجعله ترحيل الخدمات أحد أركان إستراتيجته الصناعية، وأعد سياسة تطوعية لجعل عرض المغرب جذابا بالنسبة للزبناء الأجانب. وفي المجموع فقد استقرت بالمغرب حوالي 50 شركة متعددة الجنسية.
- مستقبلا، يتجلى الرهان في تقوية الريادة في الأسواق الفرانكفونية والتخفيف من تكاليف العاملين في مجال ترحيل الخدمات المتواجدين، وفي تنمية أسواق جديدة والرفع من القيمة المضافة للخدمات المنجزة بالمغرب.

نمو صناعة تكنولوجيات المعلومات الموجهة نحو التصدير

- تهتم الشركات الدولية كذلك بالمهارات المغربية في عدة مهن مرتبطة بأنظمة المعلومات: النقديات، والاستشارة الهندسية واندماج أنظمة المعلومات، وأنظمة المعلومات الجغرافية، وإنتاج المحتوى الإلكتروني باللغة العربية والأنظمة المساعدة على اتخاذ القرار، إلخ.
- ويتعين على المغرب رصد وانتهاز الفرصة المتاحة للتموق بسرعة كفاعل مرجعي بالقطاع ورفع مستوى القيمة المضافة.

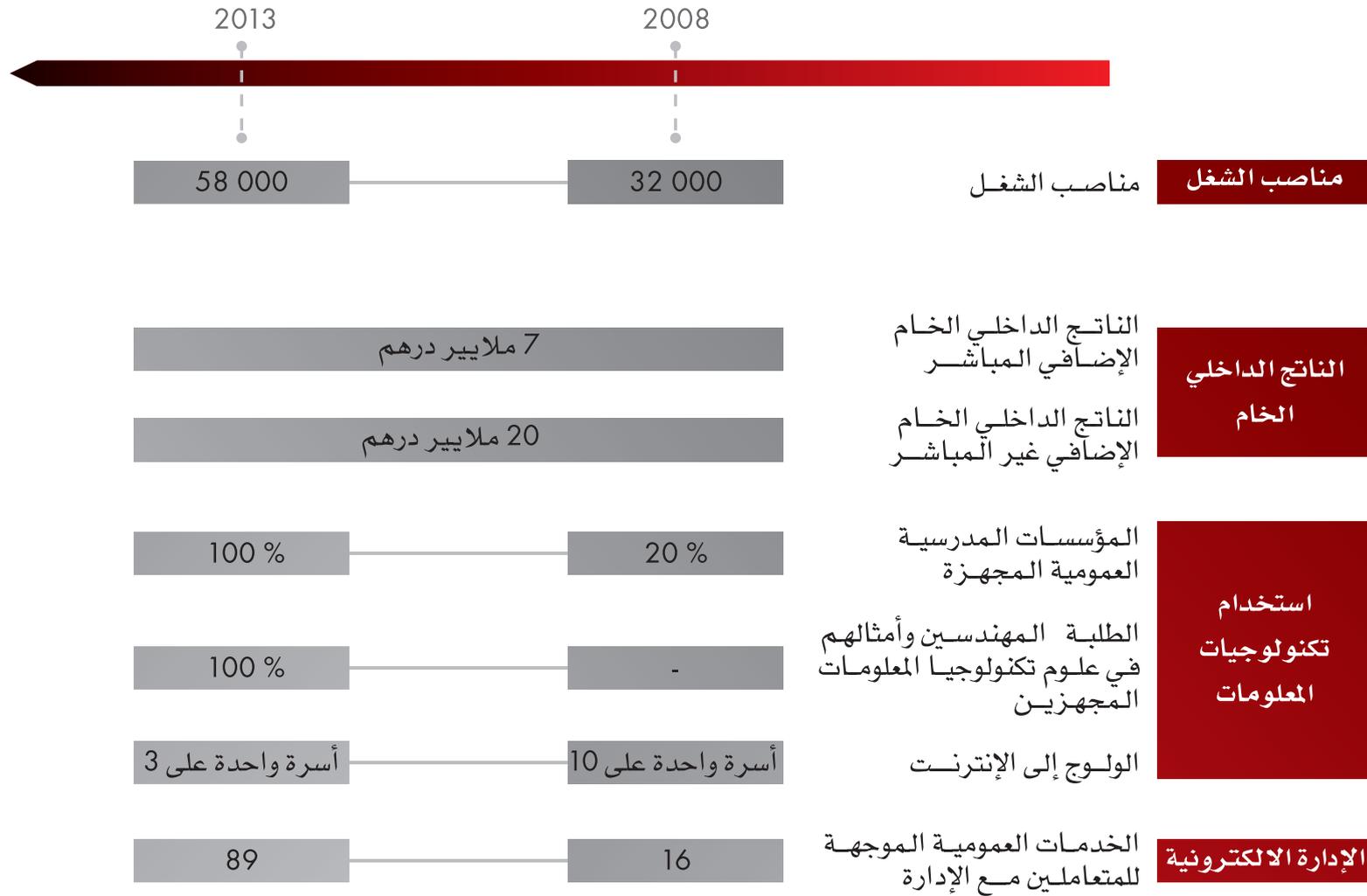
- للخدمات العمومية وفعاليتها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. فقد أصبح من الضروري تقديم هذه الخدمات بطريقة مندمجة وشفافة ومُؤمَّنة حتى يتسنى، بفضل تكنولوجيات المعلومات، تحويل المجتمع المغربي تدريجيا إلى مجتمع المعلومات تماشيا مع حاجيات وتطلعات المواطنين والمقاولات.
- تمثل نفقات القطاع العام في المغرب حصة مهمة في الميزانية العامة للدولة. وسيحقق القطاع العام بالتأكيد، عبر إنجاز خدمات الحكومة الإلكترونية ومعالجة آلية ومبسطة للمعلومات، نتائج مهمة من حيث الفعالية والتأثير.
- وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، فإن التصريح الضريبي للمقاولات عبر الانترنت سيسمح للدولة المغربية بالرفع من المردودية من خلال جمع ومعالجة آلية مبسطة للمعلومات. وبالمقابل، سيسمح للمقاولين بتحقيق مكسب كبير على مستوى الوقت، من خلال الولوج إلى معلومات معبأة سلفا والاستفادة من مساعدة في عملية تقديم التصريح عبر الإنترنت.

الرؤية والأهداف والتوجهات الاستراتيجية

بُنيت خطة المغرب الرقمي حول رؤية وطموحات واضحة، تستهدف موقعته بين البلدان الصاعدة النشيطة في مجال تكنولوجيا المعلومات

- جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات موجها للتنمية البشرية.
- جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات مصدرا للإنتاجية والقيمة المضافة بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية والإدارة العمومية.
- جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد أركان الاقتصاد.
- جعل المغرب نقطة استقطاب تكنولوجية جهوية.

أهداف واضحة ومرقمة في أفق 2013



ترتكز استراتيجية المغرب الرقمي 2013 على أربعة مبادئ:

هيكلية الحكامة وتخصيص الموارد الملائمة

- قيادة المجموع، من خلال تحديد الإدارة، وتخصيص الوسائل وتقييم النتائج.
- تخصيص الموارد البشرية والمالية الملائمة.

Structuring governance and allocating adequate resources
مناصب الشغل

- إظهار الرغبة القوية.
- تعبئة الفاعلين العموميين والخواص.
- قياس منتظم للتقدم.

Setting priorities and making strong claim
إدراج العملية في الزمن

- وضع هيئة دائمة للحكامة.
- إنجاز تخطيط على مدى خمس سنوات.
- إغناء تدريجي لخطة العمل.

تحديد الأولويات ومباشرة عمليات قوية التأثير

- تحديد عدد محدود من الأولويات.
- تحديد عمليات واضحة ووازنة.
- تحديد إجراءات مواكبة التغيير.

إستراتيجية المغرب الرقمي 2013: استراتيجيات تتمحور حول أربع أولويات استراتيجية:

1-	تمكين المواطنين من الولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي وتشجيع الولوج إلى المبادلات والمعرفة.	التحول الاجتماعي
2-	تقريب الإدارة من حاجيات المتعاملين معها من حيث الفعالية والجودة والشفافية بواسطة برنامج طموح للإدارة الإلكترونية.	إنجاز خدمات عمومية موجهة للمتعاملين مع الإدارة
3-	الحث على اعتماد المعلومات في المقاولات الصغرى والمتوسطة للرفع من إنتاجيتها.	اعتماد المعلومات في المقاولات الصغرى والمتوسطة
4-	تنمية فرع محلي لتكنولوجيات المعلومات بدعم إنشاء ونمو فاعلين محليين وبتشجيع انبثاق أقطاب تميز قادرة على التصدير.	تنمية صناعة تكنولوجيات المعلومات

إجراءان اثنان للمواكبة...

تنمية رأس المال البشري

-1 ضمان التوفر الكيفي والكمي على الكفاءات البشرية الكفيلة بتلبية حاجيات القطاع.

تأسيس الثقة الرقمية

-2 تفعيل شروط الثقة الرقمية.

و طريقتين اثنتين للتنفيذ...

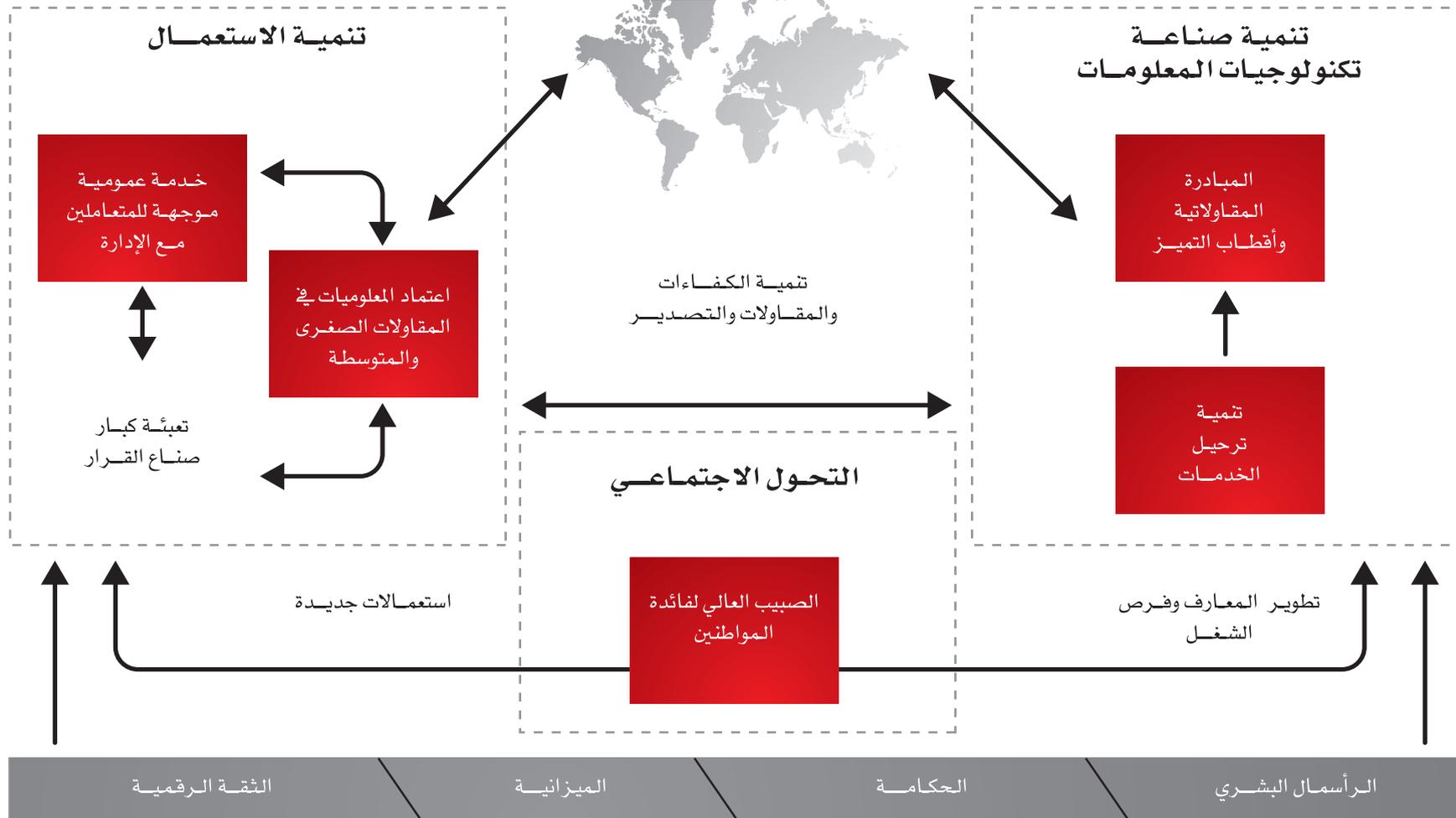
قيادة الاستراتيجية

-1 تفعيل حكمة شاملة.

تخصيص الموارد المالية

-2 ضمان التخصيص الملائم للموارد المالية.

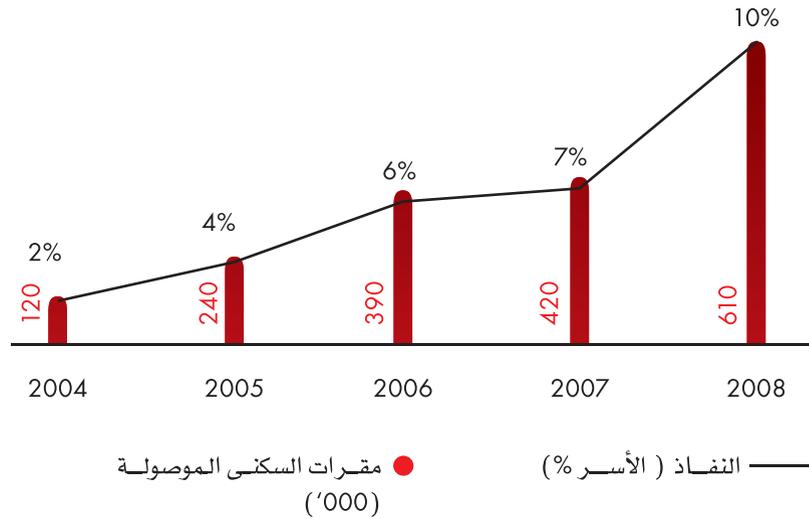
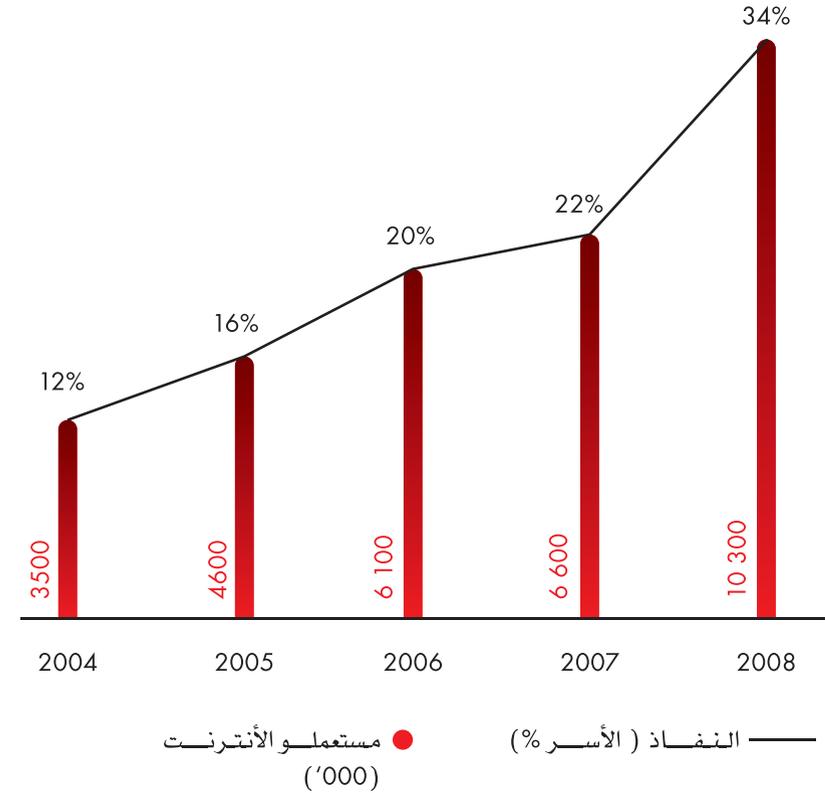
تظافر توجهات إستراتيجية المغرب الرقمي لفائدة الاقتصاد والمواطنين



الأولويات الإستراتيجية

- 1- التحول الاجتماعي**
- 2- الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة**
- 3- إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة**
- 4- صناعة تكنولوجيايات المعلومات**

تطور استعمال الإنترنت منذ سنة 2004، غير أن الولوج إليه بمقر الإقامة يقتصر على أقلية من الأسر المغربية

نفاذ الولوج إلى الإنترنت من مقر الإقامة
2004 - 2008 الأسر بالآلاف، النسبة المئوية للأسرمستعملو الأنترنت والنفاذ
2004 - 2008 المستعملون بالآلاف، النسبة المئوية لسكان

يختلف مستوى النفاذ كثيرا بحسب المناطق الجغرافية ومستوى دخل الأسر

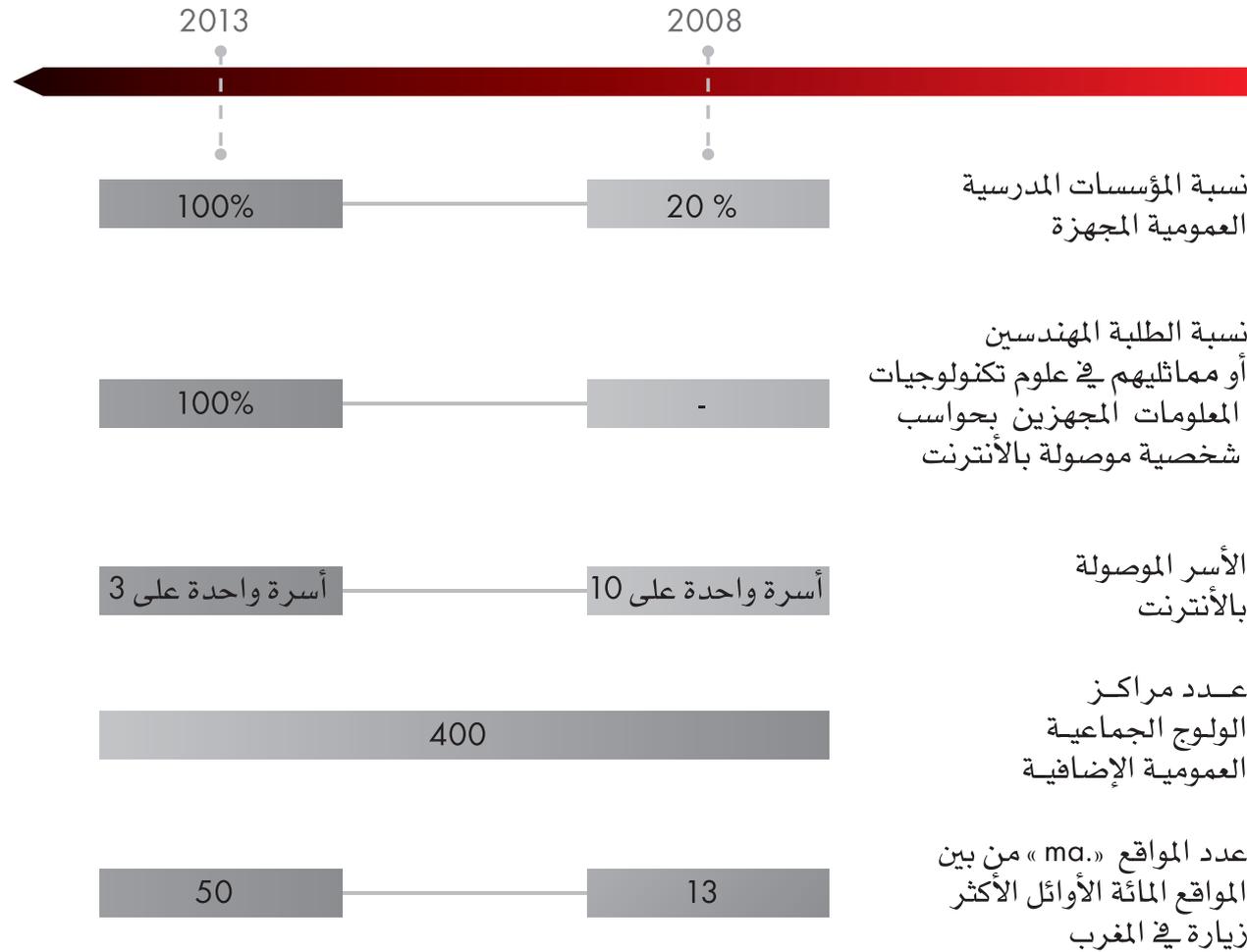
تقدير نسبة نفاذ الإنترنت بمقر الإقامة بحسب المناطق الجغرافية ومستوى دخل الأسر
- مارس 2008، مقر الإقامة، الأسر (بالآلاف والنسبة المئوية)، التوصيلات (بالآلاف)، المغرب -

النفاذ الذي أصلحه تعليم الأميين	نسبة تعليم الأميين (%)	النفاذ الذي أصلحه تعليم الأميين	الأصناف الاجتماعية والمهنية* (الأسر × 1000)					المنطقة (الأسر × 1000)
			هـ (2400)	د (2000)	ج (1000)	ب (400)	أ (200)	
20%	70%	14%	0%	2%	15%	35%	80%	المناطق الكثيفة (2500)
12%	60%	7%	0%	2%	15%	35%		المناطق المتوسطة الكثافة (1400)
0%	40%	0%	0%	0%	0%			المناطق الرمادية- البيضاء (2100)

معدل النفاذ بالمغرب	أ (200)	ب (400)	ج (1000)	د (2000)	هـ (2400)	نسبة تعليم الأميين (%)
8%	0%	2%	15%	35%	80%	57%
14%	0%	4%	17%	37%	80%	

* تحدد الأصناف الاجتماعية المهنية تبعا للدخل الشهري للأسرة بمليار درهم : 18000 > أ ؛ 18000 < ب ؛ 8000 : 8000 < ج ؛ 3000 : 3000 < د و

جعل الانترنت ذي الصبيب العالي في متناول المواطنين وتشجيع الولوج إلى المبادلات والمعرفة



يتوقف تحقيق الطموحات المسطرة على تنفيذ ثلاث مبادرات أساسية

المبادرة الأولى: تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والتجهيز بالمعدات الضرورية بالنسبة للفاعلين في قطاع التعليم.

المبادرة الثانية: تعبئة الفاعلين العموميين والخواص حول عروض مغرية للولوج إلى تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لكل صنف من الأصناف الاجتماعية والمهنية.

المبادرة الثالثة: تطوير محتوى رقمي وطني.

المبادرة الأولى: تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والتجهيز بالمعدات الضرورية بالنسبة للفاعلين في قطاع التعليم

- لا يمكن لمجتمع المعلومات والمعرفة أن يتطور إلا إذا تمكنت الأجيال الشابة من التحكم مبكراً في التكنولوجيات. ويشكل كل من الحاسوب والإنترنت أداتين تربويتين قويتين وعنصرين لتسريع التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.
- تعرف المبادرات الرامية إلى تجهيز التلاميذ والطلبة بأجهزة الحواسيب تزايداً على المستوى الدولي. وقد أثبتت هذه المبادرات فعاليتها.
- لتمكين فاعلي قطاع التعليم من التجهيز بحواسيب ومن استعمال الإنترنت، ستُعد الحكومة مبادرة رائدة تستهدف دعم اقتناء الطلبة المهندسين وأمثالهم لحواسيب محمولة موصولة بالإنترنت.
- ستضاف هذه المبادرة إلى برنامج «جيني» الخاص بتجهيز مؤسسات التعليم العمومي بتكنولوجيات المعلومات، وإلى عملية نافذة (nafid@) لدعم اقتناء الأساتذة لحواسيب محمولة موصولة بالإنترنت، اللذين انطلقا على التوالي في شتنبر 2005 ومايو 2008.

المبادرة الأولى: تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والتجهيز بالمعدات الضرورية بالنسبة للفاعلين في قطاع التعليم

التوصيف

العمليات

- متابعة برنامج «جيني» للفترة 2009-2013 بتزويد جميع المؤسسات المدرسية العمومية (9260 مؤسسة) بموارد متعددة الوسائط موصولة بالإنترنت؛
- موازاة مع هذا التجهيز على مستوى البنية التحتية، سيتم تكوين أكثر من 200.000 أستاذ في ميدان تكنولوجيا المعلومات وتطوير محتويات تربوية رقمية ملائمة لعمليات التعلم.

1- تجهيز المؤسسات المدرسية العمومية بموارد متعددة الوسائط موصولة بالإنترنت

- متابعة برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم وتوفير بيئات عمل رقمية في مؤسسات التعليم العالي.

2- تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومية بموارد متعددة الوسائط موصولة بالإنترنت

- متابعة برنامج نافذة الذي يقضي بدعم تجهيز الأساتذة بأجهزة حواسيب موصولة بالإنترنت. ويتمثل الهدف في امتلاك الأساتذة لموارد متعددة الوسائط في عمليات التعليم والتعلم.

3- دعم تزويد الأساتذة بأجهزة حاسوب موصولة بالإنترنت

- إحداث عروض لدعم اقتناء الطلبة المهندسين في ميدان العلوم وتكنولوجيا المعلومات وأمثالهم لحواسيب محمولة موصولة بالإنترنت؛
- سيستفيد من هذه المبادرة خلال فترة 2009-2013، حوالي 80.000 من الطلبة المهندسين وأمثالهم.

4- دعم تزويد الطلبة المهندسين وأمثالهم بحواسيب محمولة موصولة بالإنترنت

المبادرة الثانية: تعبئة الفاعلين العموميين والخواص حول عروض مغرية للولوج إلى تكنولوجيات المعلومات بالنسبة لكل صنف من الأصناف الاجتماعية والمهنية

- يتعلق الأمر بالعمل على الانتشار السريع للبنيات التحتية الخاصة بالإنترنت ذي الصبيب العالي مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة لأفضل تهيئة ترايبية رقمية وانخفاض أسعار الولوج إلى الإنترنت وخاصة في المناطق متوسطة الكثافة
- ولأن الكلفة تعتبر أحد المعوقات الكبرى للتزود بأجهزة الحاسوب والولوج إلى الإنترنت بالنسبة لشريحة كبيرة من السكان، فإن الحكومة ستقدم، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عروضاً مغرية على شكل «جهاز حاسوب + إنترنت» ملائمة لفئات مختلفة من السكان.
- في نفس السياق، سيسمح انتشار مراكز الولوج الجماعية العمومية التي تستخدم البنيات التحتية الحالية للاتصالات، بتوسيع دائرة المواطنين الذين يستفيدون من التكنولوجيات الحديثة.
- وستستهدف هذه الفضاءات بالخصوص المناطق التي لا تتوفر على عروض للولوج إلى الإنترنت بمقر السكن أو التي لا تسمح فيها الإمكانيات المالية بذلك.

المبادرة الثانية: تعبئة الفاعلين العموميين والخواص حول عروض مغرية للولوج إلى تكنولوجيات المعلومات بالنسبة لكل صنف من الأصناف الاجتماعية و المهنية

العمليات	التوصيف
5- اعتماد سياسات محددة لتطوير الصبيب العالي حسب أصناف المناطق ومستوى الدخل	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد الخطوط التوجيهية لتطوير الصبيب العالي حسب أصناف المناطق (اقتصادية وسكنية وسياحية وترحيل الخدمات ، الخ) ؛ • ترشيد الاستثمارات وخاصة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص و / أو تقاسم البنية التحتية، مما يتيح الولوج في المناطق ذات الكثافة المنخفضة أو المتوسطة.
6- ترويج عروض للتجهيز بأثمنة منخفضة	<ul style="list-style-type: none"> • توفير عروض مغرية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على شكل «جهاز حاسوب+إنترنت ملائمة لمختلف الفئات من السكان» (موظفون، متقاعدون...).
7- تسهيل الولوج للإنترنت واستخدام تكنولوجيات المعلومات خارج مقر السكن من خلال إنشاء مراكز الولوج الجماعية	<ul style="list-style-type: none"> • متابعة إحداث 400 مركز و لوج جماعي خلال الفترة الممتدة من 2009-2013 ؛ • تجهيز كل مركز و لوج جماعي بحواسيب موصولة بالإنترنت وهواتف ؛ • سيعتمد انتشار مراكز الولوج الجماعية على بنيات تحتية عمومية، مما سيسمح للمتعهدين الخواص بتوفير خدمات متعددة الوسائط للمواطن بتكلفة منخفضة (دور الشباب، دور الفتيات، مكاتب البريد...).

المبادرة الثالثة: تطوير محتوى رقمي وطني

- ثمة علاقة وطيدة بين النفاذ إلى الإنترنت وتطوير محتويات وطنية.
- يتعين أن تكون هذه المحتويات الرقمية، الموجهة في المقام الأول إلى المواطن المغربي، ملائمة لحاجياته وتطلعاته مما سيحفزه بشكل طبيعي على اكتشافها.
- ويتعلق الأمر على حد سواء بتطوير محتويات جذابة على الإنترنت، وبرقمنة التراث التاريخي والثقافي، وهو ما يشكل رهانا أساسيا لوضوح رؤية وجاذبية المجالات الترايبية، وبشكل عام، للولوج إلى العلم والمعرفة.
- ويحتاج تطوير المحتوى الرقمي الوطني إلى الجمع بين التعبئة الحكومية ومبادرات القطاع الخاص والشراكات الدولية.

المبادرة الثالثة: تطوير محتوى رقمي وطني

العمليات

التوصيف

8- دعم تطوير المحتوى الرقمي الإخباري

- تطوير محتويات جهوية/ محلية ؛
- اعتماد سياسة منتظمة لترجمة المواقع العمومية إلى اللغة العربية ؛
- دعم وسائل الإعلام المغربية في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم معلومات مُحَيَّنة بشكل أني وتفاعلي.

9- دعم تطوير محتوى رقمي ترفيهي

- تعبئة فاعلي القطاع الخاص (التلفزيون والراديو) لاقتراح محتويات جذابة على شبكة الإنترنت: إعداد فيديو عند الطلب، وتوفير خدمات صوتية ومرئية من نوع Podcast، ...

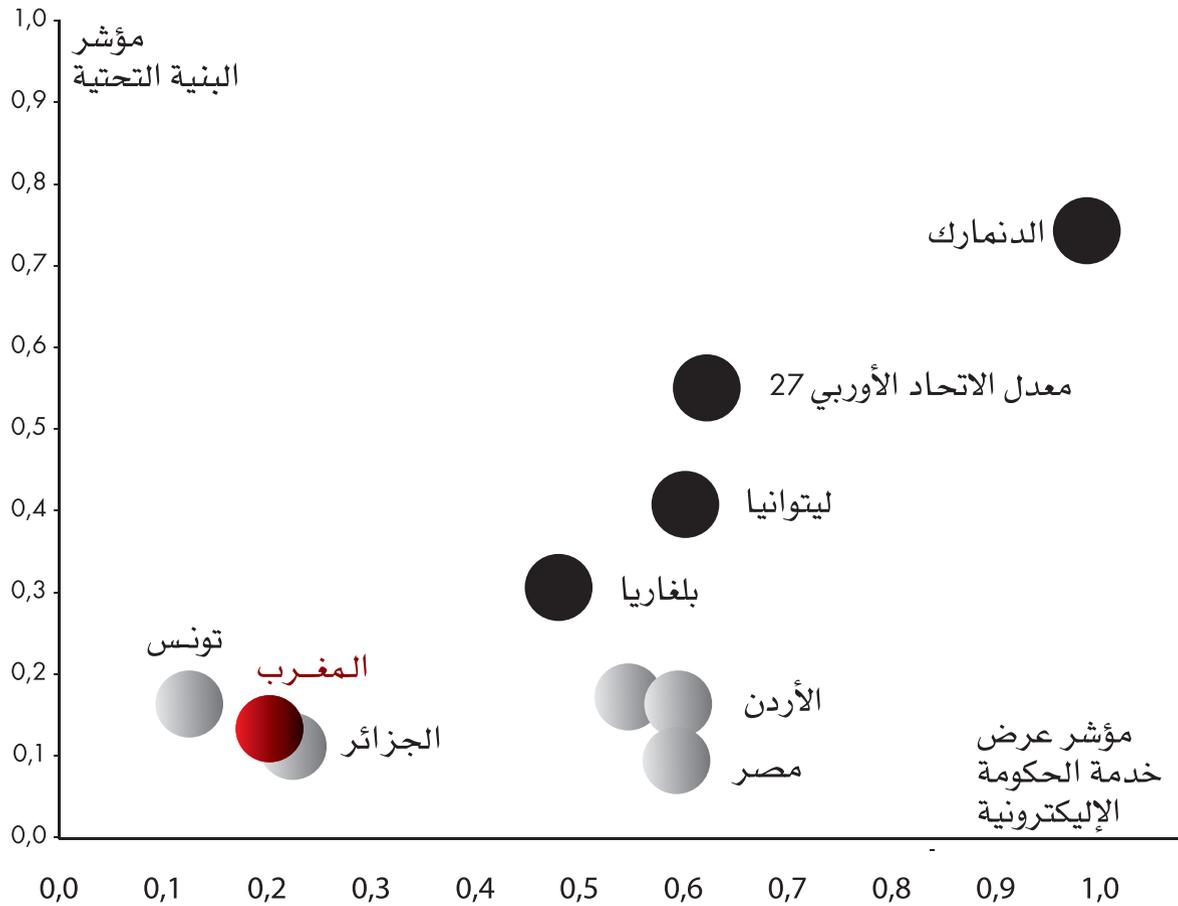
10- دعم تطوير محتوى تربوي

- نشر الموروث الثقافي المغربي على الإنترنت (المتاحف والمكتبات العمومية، ...) في إطار تعبئة وطنية ودولية للشركاء؛
- إحداث منظومات لمحتويات تربوية.

- 1- التحول الاجتماعي
- 2- الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة
- 3- إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة
- 4- صناعة تكنولوجيا المعلومات

من بين الدول الـ 192 الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، يأتي المغرب في الرتبة الأربعين بعد المائة في مجال الحكومة الإلكترونية

نضج الحكومة الإلكترونية في العالم - المقارنة الدولية النقطة على 1، 2008 -



يوضح هذا الترتيب الصعوبات التي تواجهها الإدارة المغربية على مستوى:

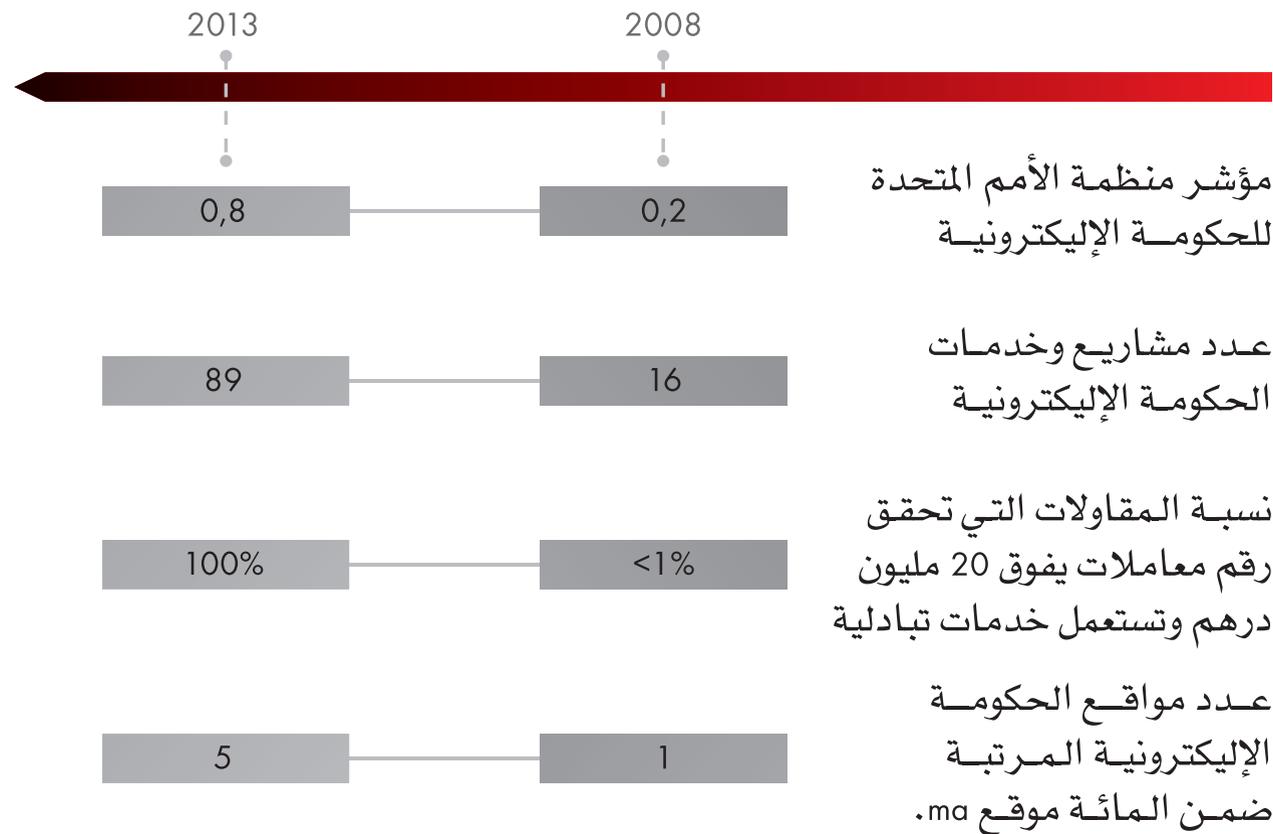
- تحسين كفاءتها الخاصة،
- تطوير استخدامات خدمات الانترنت من جانب المواطنين والشركات.



مؤشر الرأس المال البشري

المصادر : UN e-Government Survey 2008

تقريب الإدارة من حاجيات المتعاملين معها على مستوى الضعالية والجودة والشفافية من خلال برنامج طموح للحكومة الإلكترونية



يتوقف بلوغ الطموحات المحددة على تنفيذ ثلاث مبادرات رئيسية :

المبادرة الأولى: إنشاء الهيئات القيادية المخصصة لبرنامج الحكومة الإلكترونية.

المبادرة الثانية: تنفيذ 15 خدمة ومشروعاً رائداً، بحلول سنة 2011 على أبعد تقدير.

المبادرة الثالثة: تنفيذ مجموع خدمات ومشاريع الحكومة الإلكترونية في أفق سنة 2013.

المبادرة الأولى: إحداث الهيئات القيادية الخاصة ببرنامج الحكومة الإلكترونية

- ثمة علاقة وطيدة بين النفاذ إلى الإنترنت وتطوير محتويات وطنية.
- علاوة على حوسبة المساطر والإجراءات المتواجدة، يتطلب برنامج الحكومة الإلكترونية إعادة صياغتها بشكل معمق، على أساس فهم دقيق لسير الإدارة العمومية.
- هذا ما يتطلب أيضا تعاونا أفقيا بين الإدارات والمؤسسات المعنية فضلا عن الرؤية المشتركة بين مختلف الهيئات.
- تعد الحكامة الخاصة بمشاريع الحكومة الإلكترونية ضرورة لتحديد استراتيجية شاملة، وضمان تخصيص الوسائل اللازمة والإشراف على التنفيذ الفعلي للقرارات المتخذة.
- مبادئ مثل هذه الحكامة تتمثل فيما يلي:
 - ضمان تحديد رؤية مشتركة لمجموع الحكومة و مخطط عمل ينسجم مع الأولويات الحكومية ؛
 - ترشيد كلفة التسيير والاستثمار الخاصة بمشاريع وخدمات الحكومة الإلكترونية ؛
 - تقديم دعم خاص لمختلف الوزارات والإدارات والجماعات المحلية لمساعدتها على إنجاز مشاريعها و توفير خدماتها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية ؛
 - تولي دور المحاسب للنتائج المحققة بالمقارنة مع الأهداف المحددة والوسائل المستخدمة ؛
 - تدبير المهمات الأفقية لمختلف الهيئات الوزارية والإدارية.

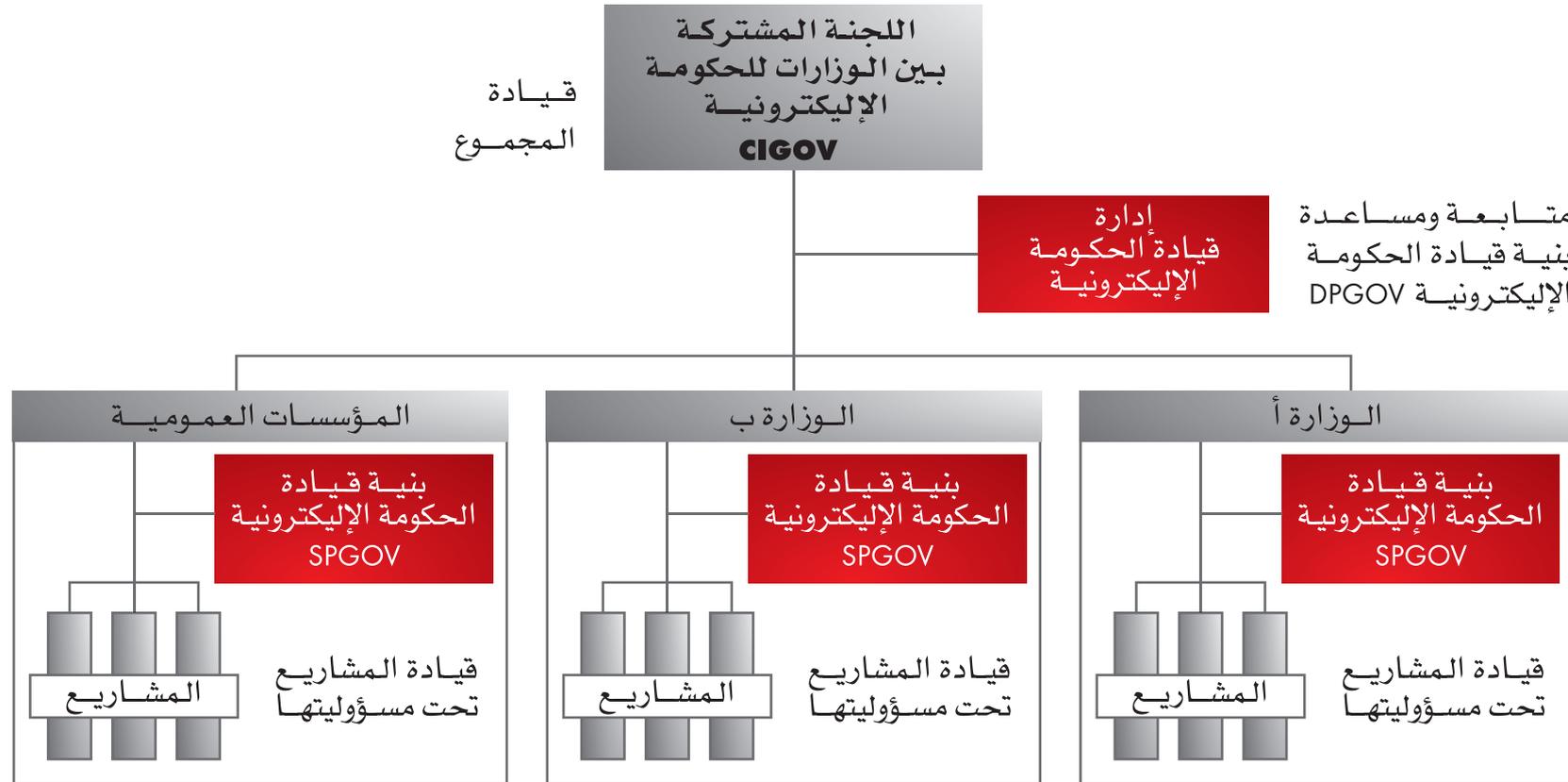
المبادرة الأولى: إحداث الهيئات القيادية الخاصة ببرنامج الحكومة الإلكترونية

العمليات

التوصيف

11- وضع حكامه لبرنامج الحكومة الإلكترونية (1/2)

- إعداد هيئات قيادة برنامج الحكومة الإلكترونية ابتداءً من سنة 2009 :



المبادرة الأولى: إحداث الهيئات القيادية الخاصة ببرنامج الحكومة الإلكترونية

العمليات

التوصيف

11- وضع حكامه لبرنامج الحكومة الإلكترونية (2/2)

- أدوار ومسؤوليات الهيئات القيادية
لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة
بين الوزارات (CIGOV)

- «يحدد المسار ويُقيّم»
- بلورة الرؤية والطموحات
- تحديد الاستراتيجية وخطة العمل.
- ضمان تخصيص الوسائل والموارد الضرورية.
- إجراء التحكيم بين الإدارات.
- تقييم الإنجازات وإعادة توجيه البرامج التي تعترضها صعوبة.

إدارة قيادة الحكومة الإلكترونية
(DPGOV)

- «تقود التنفيذ الشامل»
- تحضير استراتيجية الحكومة الإلكترونية.
- اقتراح خطة العمل وتقييم الوسائل الضرورية.
- متابعة تنفيذ الخطة المحددة.
- تسليط الضوء واستغلال التأزر بين الإدارات
- إعداد تقييم الإنجازات.

بنية قيادة الحكومة الإلكترونية
(SPGOV) حسب كل وزارة أو
مؤسسة عمومية

- «تقود التنفيذ على مستوى مؤسساتها»
- تحضير استراتيجية الوزارة أو المؤسسة العمومية.
- اقتراح خطة العمل وتقييم الوسائل الضرورية.
- متابعة تنفيذ الخطة المحددة.
- موافاة اللجنة المشتركة بين الوزارات للحكومة الإلكترونية بتقرير
عن الإنجازات مقارنة بالخطة.

المبادرة الثانية: تنفيذ 15 خدمة ومشاريع رائدة، بحلول سنة 2011 على أبعد تقدير

العمليات

التوصيف

12- تنفيذ 15 مشروعاً رائداً

- قائمة المشاريع والخدمات الرائدة الخمسة عشر: الخدمات التي تستهدف تحسين الفعالية وتقليل تكاليف الإدارة

- التدبير المندمج للنفقة العمومية.
- مركز مشتريات الإدارة.
- ملفات الإجابة على الصفقات العمومية عبر الخط.
- اعتماد مقدم خدمة التصديق الإلكتروني.
- المَعْرِفات المشتركة وانسجام الأنظمة بين الإدارات.

- الخدمات التي تستهدف تبسيط المساطر الإدارية للمقاولات

- التصريحات الاجتماعية الخاصة بالمستخدمين.
- التصريح بالضريبة على القيمة المضافة عبر الخط.
- التصريح لإدارة الجمارك.
- التصريح والأداء المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل.
- إحداث المقاولات.
- مساطر الاستيراد والتصدير عبر الخط.

- الخدمات المنشأة لإدارة في خدمة المواطنين

- اقتراح خطة العمل وتقييم الوسائل الضرورية.
- الحالة المدنية ونظام معلومات الجماعات المحلية.
- قاعدة التعليم عبر الخط / التسجيل إلكترونياً.
- تعويضات التغطية الصحية.
- القنصلية الإلكترونية (consulat.ma).

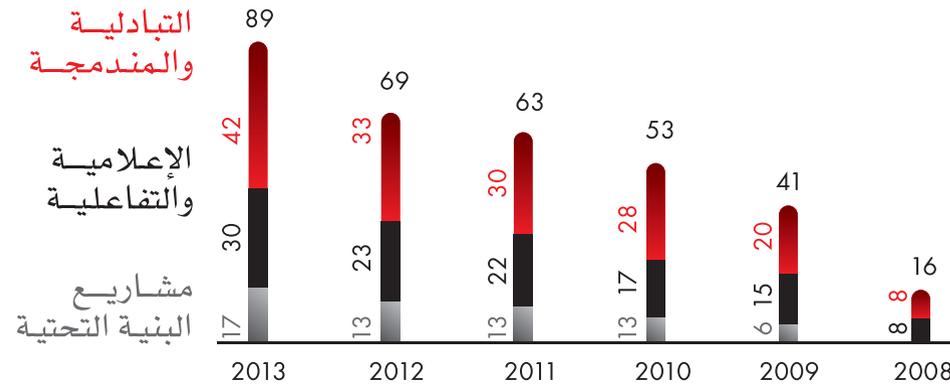
المبادرة الثالثة: تنفيذ مجموع خدمات ومشاريع الحكومة الإلكترونية في أفق سنة 2013

العمليات

التوصيف

13- تنفيذ مجموع مشاريع وخدمات الحكومة الإلكترونية

- تنفيذ 89 مشروعا وخدمة من بينها 40 خدمة تخص المبادلات، وذلك في أفق سنة 2013.
- خدمات المبادلات هي خدمات تتم إلكترونيا من البداية إلى النهاية بين المواطن/المقاول والإدارة.

الجدول الزمني المتوقع لإعطاء الانطلاقة
2009 - 2013

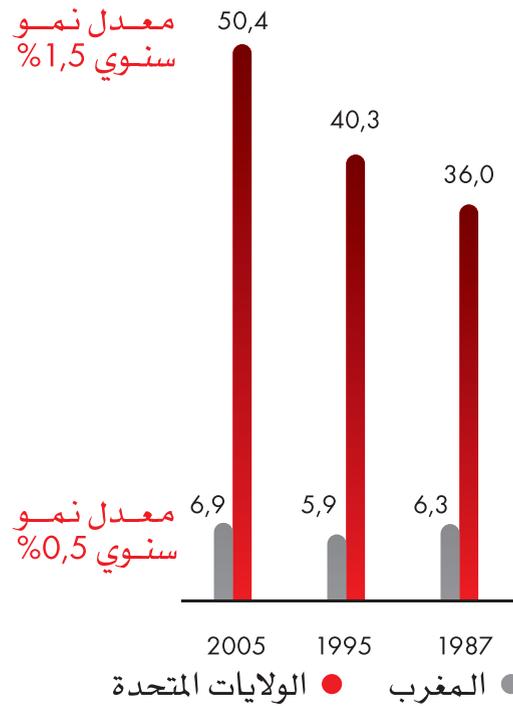
- 1 التحول الاجتماعي
- 2 الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة
- 3 إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة**
- 4 صناعة تكنولوجيا المعلومات

ضعف حوسبة المقاولات المغربية يؤدي إلى ركود إنتاجية العمل، مما يشكل خطرا على القدرة التنافسية الاقتصادية

تطور إنتاجية العمل

1987 - 2005، دولار أمريكي عن كل ساعة عمل

معدل نمو سنوي 87/05



(1) بما في ذلك نفقات المعدات

المصدر: الجمعية المغربية لمهنيي تكنولوجيا المعلومات،
Gartner، IDC، WITSA، منظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي، البنك الدولي، The Conference Board،
EIE، ILO Analyses AT Kearney

نفقات تكنولوجيا المعلومات⁽¹⁾ في المغرب

- نسبة الناتج الداخلي الخام، 2007 -

المغرب	المقارنة مع فرنسا	الأثر المتوقع نمو القيمة المضافة (2)
3,2%	4,1%	24%
3,2%		
2,7%	3,1%	4%
1,9%	2,0%	3%
1,8%	3,4%	24%
1,3%	3,4%	6%
1,1%	1,4%	13%
0,9%	1,4%	15%
0,7%	1,8%	3%
0,2%	1,5%	0%
0,2%	0,8%	1%
0,1%	1,4%	17%

لا تزال استثمارات المقاولات الصغرى والمتوسطة مقيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات بسبب الجهل بربحيتها ومقاومة التغيير

« يرجع ضعف استخدام الإعلاميات في المقاولات الصغرى والمتوسطة في الغالب إلى عدم استيعاب ربحية الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات. فمدير المقاولات... لا يعلم أي نوع من التطبيقات التي ستناسبه ولا يستطيع ربط العلاقة بين الفوائد التي سيجنحها من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والأفق الزمني لهذه الفوائد، وبين التكاليف ذات الصلة...»

مدير عام لشركة مغربية في المعلومات

« كثير من المقاولات الصغرى والمتوسطة لم تغير طريقة عملها منذ عدة أجيال. فما زال جزء مهم منها يعمل بالقلم والدفتري ولا يفكر في جهاز الحاسوب»

مسؤول عن مؤسسة كبرى لنشر البرمجيات بالمغرب

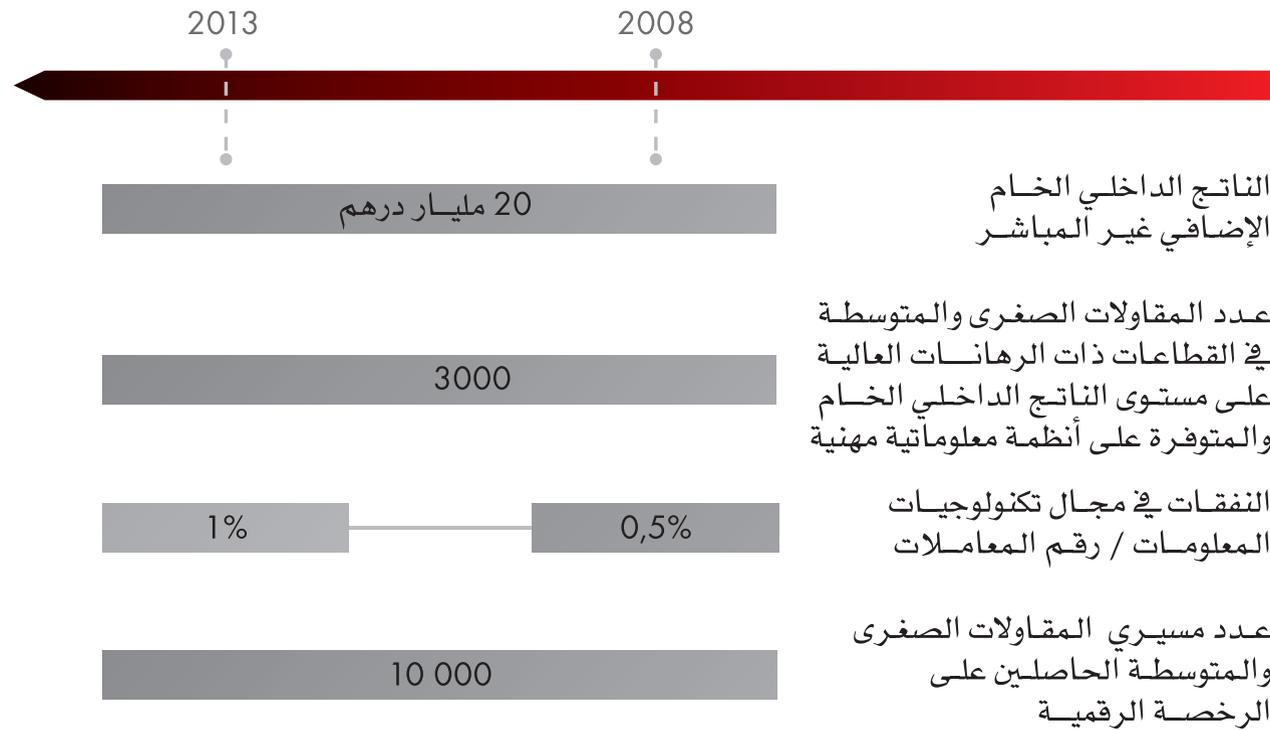
« يرجع للاستفادة من الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، يجب أولاً أن تكون المقاولات قد بلغت مستوى من النضج وتتوفر على أداة إنتاج مثلى ونظم جيدة. وأغلبية المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية وخاصة الصغرى منها، تبقى جد بعيدة عن هذا المستوى...»

ناشر مغربي للبرمجيات

« اعتاد عدة مقاولات صغرى على التعامل بحرية مع قواعد النظام الضريبي. فإدخال المعلومات، وخاصة بالنسبة لمسك محاسبتها، سيلزمها المزيد من الشفافية، مما يعتبر عامل إجماع إضافي بالنسبة لها»

مسؤول عن مؤسسة كبرى لنشر البرمجيات بالمغرب

حث المقاولات الصغرى والمتوسطة على اعتماد المعلومات لزيادة إنتاجيتها وتحسين تنافسيتها



يتوقف بلوغ الطموحات المعبر عنها على تنفيذ ثلاث مبادرات رئيسية

المبادرة الأولى: دعم حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام.

المبادرة الثانية: تعبئة صناعات القرار.

المبادرة الثالثة: تحسيس المقاولات وتشجيعها على استخدام تكنولوجيات المعلومات.

المبادرة الأولى: دعم حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام

- ستنبص الجهود في المقام الأول على المقاولات المهيكلة على مستوى القطاعات ذات الرهانات العالية بالنسبة للناتج الداخلي الخام.
- بالنسبة لهذه القطاعات، ستُتّرح حلول مهنية قطاعية جاهزة للاستعمال، وذلك بشراكة مع الجمعيات المهنية.
- لتيسير انتقاء الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، سيتم إعداد دلائل تسلط الضوء على تكاليف وفوائد مختلف الحلول المهنية وتعرض لائحة موردي المنتجات والخدمات الأكثر ملاءمة.

المبادرة الأولى: دعم حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام

التوصيف

العمليات

- تحديد أنظمة معلوماتية مهنية قطاعية خاصة بالقطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام، مثل النسيج والألبسة، الجلد، الصناعات الغذائية، والسيارات، إلخ.

14- تحديد أنظمة معلوماتية مهنية جاهزة للاستخدام موجهة للقطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام

- إحداث إعانة لاقتناء أنظمة معلوماتية للحوسبة القطاعية. ستصل هذه الإعانة إلى حوالي 60% من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات على ألا تتعدى حوالي 400000 درهم، وهذا من خلال برنامج مساندة*

15- دعم الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة القطاعية.

- تحديد وتنفيذ مخططات تواصلية حول العروض القطاعية المنتقاة، بهدف تحسيس المقاولات الصغرى والمتوسطة بفوائد الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

16- إعداد حملات تواصلية للعروض القطاعية المُعدة

* أنظر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي: الإجراء رقم 58

المبادرة الثانية: تعبئة صناع القرار

- ستسمح تعبئة صناع القرار العموميين والخواص (جمعيات مهنية، كبار صناع القرار، إلخ.) بتشجيع ومواصلة وتسريع عملية حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة:
- يتعلق الأمر من جهة، بالاعتماد على الجمعيات المهنية وخبراء المحاسبة، إلخ، لاعتماد تكنولوجيات المعلومات في المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛
- ويتعلق الأمر من جهة أخرى بمشاركة كبار صناع القرار في حث مقاولاتهم الصغرى والمتوسطة المُوَدَّدة على تفضيل التبادل الإلكتروني للمعطيات.

المبادرة الثانية: تعبئة صناع القرار

العمليات

التوصيف

17- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة الموردة لكبار صناع القرار المنخرطين في مشاريع تعتمد التعامل الإلكتروني

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في مشاريعها الخاصة بلامادية المبادلات الإلكترونية مع كبار صناع القرار: استئناس، استشارة، إلخ.

18- تعبئة كبار صناع القرار لتشجيع تجهيز المقاولات الصغيرة جدا

- استخدام تأثير كبار صناع القرار لتشجيع المقاولات الصغيرة جدا على التزود بالأدوات الأساسية (أجهزة حاسوب، تطبيقات أساسية)؛
- المرحلة الأولى من هذا المشروع التي تهم قطاع «التجارة»، تأتي لإتمام برنامج «رواج» للتجهيز وتأهيل تجارة القرب.

19- تعبئة الجمعيات المهنية في اعتماد تكنولوجيا المعلومات بالمقاولات الصغرى والمتوسطة

- تنفيذ مخطط تواصلٍ حول مزايا تكنولوجيا المعلومات لدى المنخرطين بالجمعيات المهنية؛
- تطوير شبكة من المخاطبين في مجال تكنولوجيا المعلومات على مستوى الجمعيات المهنية، يكونون بمثابة نقطة اتصال لنشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات على مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة.

المبادرة الثالثة: تحسيس المقاولات وتدريبها وتشجيعها على استخدام تكنولوجيات المعلومات

- عدم الإلمام بمردودية الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات ومقاومة التغيير، يُعدان بمثابة العقبات الرئيسية أمام حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- لإزالة هذه العقبات، سيتم اقتراح عمليات تحسيسية وتكوينية ملائمة، وعلى الخصوص برنامج وطني لفائدة مُسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة للاستئناس مجاناً بتكنولوجيات المعلومات.
- علاوة على ذلك، سيشجع انتشار خدمات برنامج الحكومة الإلكترونية 2009-2013، وبالخصوص الخدمات الموجهة للمقاولات، على المزيد من اعتماد الحوسبة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

المبادرة الثالثة: تحسيس المقاولات و تدريبها وتشجيعها على استخدام تكنولوجيا المعلومات

العمليات

التوصيف

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في مشاريعها الخاصة بلامادية المبادلات الإلكترونية مع كبار صناع القرار: استئناس، استشارة، إلخ.

20- تكوين مخاطبي تكنولوجيا المعلومات وخبراء المحاسبة

- استخدام تأثير كبار صناع القرار لتشجيع المقاولات الصغيرة جدا على التزود بالأدوات الأساسية (أجهزة حاسوب، تطبيقات أساسية) ؛
- المرحلة الأولى من هذا المشروع التي تهم قطاع «التجارة»، تأتي لإتمام برنامج «رواج» للتجهيز وتأهيل تجارة القرب.

21- تدريب مُسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا المعلومات: الرخصة الرقمية

- تنفيذ مخطط تواصلٍ حول مزايا تكنولوجيا المعلومات لدى المنخرطين بالجمعيات المهنية ؛
- تطوير شبكة من المخاطبين في مجال تكنولوجيا المعلومات على مستوى الجمعيات المهنية، يكونون بمثابة نقطة اتصال لنشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات على مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة.

22- تأهيل الإطار القانوني لتشجيع استعمال الخدمات عبر الخط

- 1- التحول الاجتماعي
- 2- الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة
- 3- إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة
- 4- صناعة تكنولوجيايات المعلومات

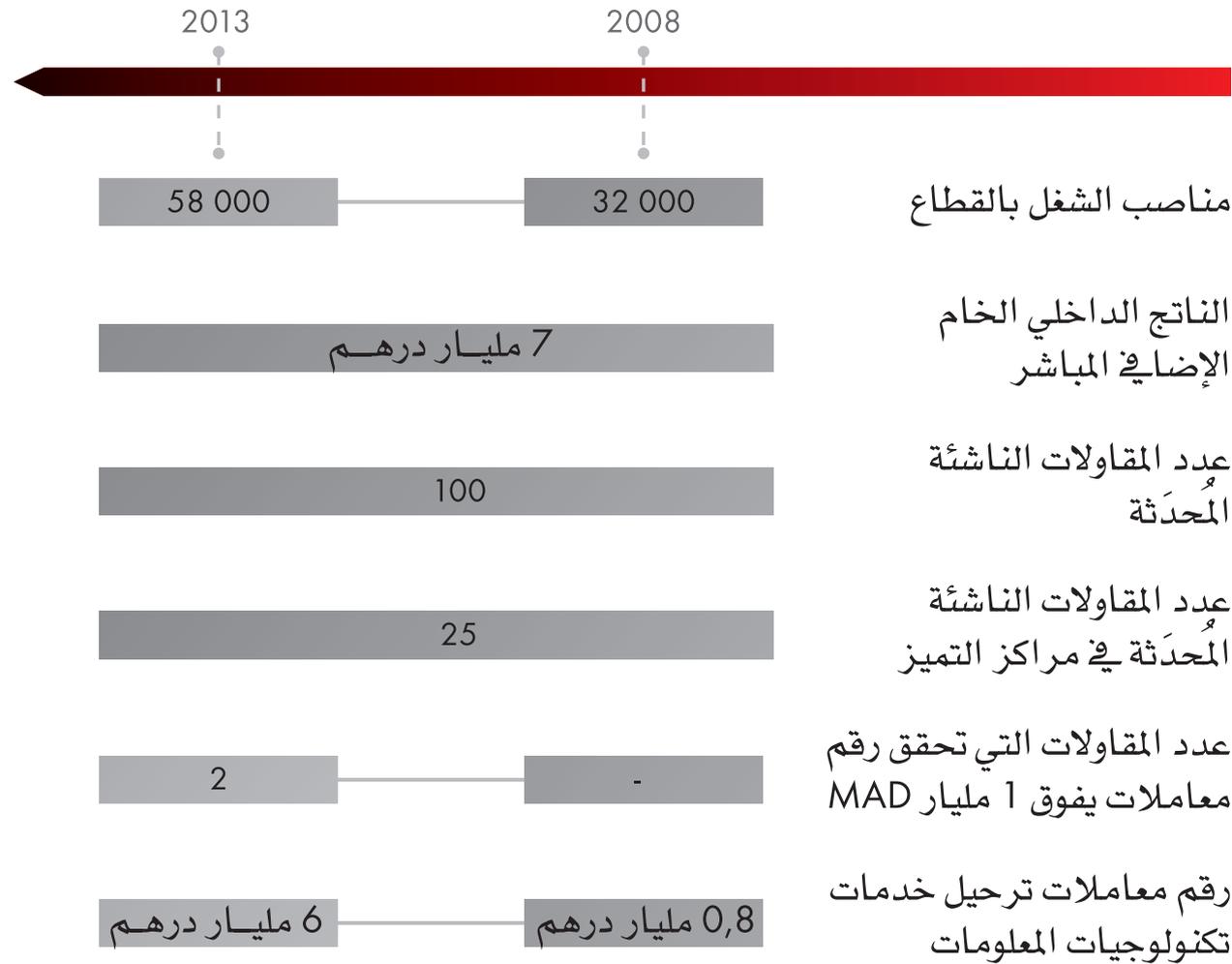
تشكو صناعة تكنولوجيا المعلومات المغربية من ضعف الطلب الداخلي ومحدودية عرض التصدير

- عدم عرض مجزأ في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- طلب داخلي محدود تتم تلبية عن طريق الإستيراد بالنسبة للمشاريع ذات القيمة المضافة العالية.
- علاوة التصدير محدود، حجمه لا يرقى إلى مستوى التنافس دولياً.

عرف ترحيل الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات نمواً سريعاً، مما خلق ضغطاً في السوق

- عرف ترحيل الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات نمواً سريعاً أكثر مما كان متوقعاً (+ 270 % من رقم المعاملات مقارنة بتوقعات سنة 2008).
- نجم عن الاستقرار السريع للمستثمرين في مجال ترحيل الخدمات ضغط على الموارد المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- يتعين إيلاء عناية خاصة لمستثمري ترحيل الخدمات المستقرين

تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات المحلي بدعم خلق ونمو فاعلين محليين وبالعامل على بروز أقطاب امتياز ذات إمكانات تصديرية قوية



يتوقف بلوغ الطموحات المُسطرة على تنفيذ ثلاث مبادرات رئيسية

المبادرة الأولى: تسهيل تنمية فاعلين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

المبادرة الثانية: تطوير مراكز التميز.

المبادرة الثالثة: تقوية ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.

المبادرة الأولى: تسهيل تنمية فاعلين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات

- إحداث آلية مخصصة للحصول على تمويل عملية الانطلاق والتنمية، لتمكين المقاولات المبتدئة والمقاولات المغربية الصغيرة الحجم - التي تواجه صعوبات في الحصول على تمويل - من إنجاز المرحلة الأولى لتنميتها.
- وستعمل الحكومة أيضا على تشجيع إنشاء بنيات الاستقبال والاحتضان التي توفر للمقاولين خدمات الاستقرار و المواكبة المتلائمة مع احتياجاتهم.
- كذلك، ولتشجيع نمو المقاولات، ستم تقوية الخدمات المساعدة على التصدير، كما سيستخدم الطلب العمومي كرافعة لدعم الفاعلين المحليين.

المبادرة الأولى: تسهيل تنمية فاعلين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات

العمليات

التوصيف

23- وضع حكامه وطنية للابتكار

- وضع حكامه وطنية لتنسيق ومتابعة أعمال دعم وتطوير :
- الابتكار المدعم جزئياً من طرف صندوق الابتكار في إطار العقدة المبرمة بين الجمعية المغربية لمهنيي تكنولوجيا المعلومات والحكومة ؛
- البحث والتنمية المدعومين من طرف صندوق البحث والتنمية الممول بمساهمة متعهدي الاتصالات.

24- وضع حلول تمويلية مخصصة لفاعلي تكنولوجيا المعلومات

- وخلق صناديق استثمار عمومية - خاصة من نوع رأسمال الانطلاق ورأسمال المُخاطرة لفائدة مقاولات قطاع التكنولوجيا الحديثة للمعلومات ؛
- أول صندوق للانطلاق (عمومي - خاص) تبلغ قيمته 100 مليون درهم، سيتم إحداثه سنة 2009 ؛
- وعلاوة على ذلك، ستتم مواكبة مقاولات قطاع تكنولوجيا المعلومات، على أساس عقدة للنمو، من خلال تقديم منحة عند الاستثمار في إطار برنامج «إمتيان»*

25- إعداد بنيات استقبال تكنولوجية جهوية

- تنفيذ إعداد بنيات استقبال جذابة للمقاولات الناشئة ومقاولات تكنولوجيا المعلومات توفر بنية تحتية وخدمات عامة ومواكبة ذات جودة ؛
- وعلى غرار الحظيرة التكنولوجية للدار البيضاء، تم تحديد ثمانية مواقع كبرى في المدن التالية : الدار البيضاء والرباط وأكادير ووجدة وطنجة ومراكش وفاس ومكناس.

* أنظر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي : الإجراء رقم 57

المبادرة الأولى: تسهيل تنمية فاعلين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات

العمليات	التوصيف
26- تحسين وملاءمة الإطار القانوني مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد إطار قانوني يتلاءم مع البحث والابتكار.
27- تشجيع ثقافة المقاوله والابتكار	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع ثقافة المقاوله والابتكار من خلال إدماج دروس ووحدهات خاصة في مسارات وبرامج التعليم، وإحداث حاضنات جامعية.
28- تطوير خدمات لمساعدة مقاولات تكنولوجيا المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير خدمات للمساعدة على التصدير، ومن بينها: • مهمات استشارية ودراسات للسوق؛ • مهمات ترويج لقطاع تكنولوجيا المعلومات المغربي على الصعيد الدولي، والتي تندرج جزئيا في إطار العقدة المبرمة بين الجمعية المغربية لمهنيي تكنولوجيا المعلومات والحكومة.

المبادرة الثانية: تطوير مراكز التميز

- يتعلق الأمر بتحديد موقع المغرب على الخريطة العالمية لتكنولوجيات المعلومات بالتركيز على إحداث أقطاب تميز تتمحور حول مراكز تكنولوجية سيقدم المغرب من خلالها مزايا تنافسية حقيقية.
- الرهان كبير باعتبار حجم الفاعلين المغاربة بالمقارنة مع المنافسين الدوليين، غير أنه يتعين على المغرب أن يراهن على التعامل بذكاء مع التحكم الجيد في اختياراته الاستثمارية، وذلك من أجل استخدام فعال ورشيد للموارد العمومية.
- حددت الحكومة المراكز التكنولوجية ذات الأسبقية التي يتعين تطويرها في إطار أقطاب التميز التي تضم كل من صناع القرار الصناعيين، وجامعات وباحثين، فضلا عن مقاولات ناشئة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- سيُنخرط هذا النظام بقوة في الشبكات العلمية الدولية، وسيتوفر على هيئة حكامه عمومية - خاصة تضمن استمرارية مشاريع المقاولات الناشئة. وبذلك، سيكون بوسع هذه المقاولات ولوج الأسواق الدولية بيسر والإستفادة من الجهود المنسقة لتعزيز مكانة المغرب على المستوى الدولي.

المبادرة الثانية: تطوير مراكز التميز

العمليات

التوصيف

29- إنشاء مجتمعات لتكنولوجيا المعلومات

- إنشاء هيئة حكامة مختلطة تجمع مختلف الفاعلين: الدولة، المقاولات الكبرى، المقاولات الصغرى والمتوسطة، متعهدو التعليم والبحث ، مع تحديد هدف نهائي يتمثل في إظهار مشاريع متطورة ذات قيمة مضافة عالية في مراكز التميز الأربعة المحددة:
- الخدمات المتنقلة ؛
- خدمات النقديات/ تدبير الحقوق الرقمية/ الأمن ؛
- تصميم مواقع الإنترنت/ رسومات الحاسوب/ الوسائط المتعددة ؛
- البرمجيات المنتجة محليا لتلبية حاجيات الحكومة والمقاولات.

30- إحداث تمويل خاص بالأنشطة المبلورة في المجمعات

- وضع صيغ لتمويل المشاريع التي تُبلورها المجمعات، وخاصة بالاعتماد على صندوق الابتكار - موضوع العقدة المبرمة بين الجمعية المغربية لمهنيي تكنولوجيا المعلومات والحكومة - وصندوق البحث والتنمية المكوّن من مساهمة متعهدي الاتصالات.

المبادرة الثالثة: تقوية ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات

- يولي المغرب عناية جد خاصة لإنجاح الفاعلين الذين تمكنوا من الاستقرار، وهو ما يعد شرط لدعم مصداقية الاتجاه نحو المغرب وضمان استمراريته.
- لضمان وتعزيز القدرة التنافسية لعروض المغرب، عملت الحكومة على تسريع مسلسل المصادقة على الإطار القانوني لحماية الأفراد الذاتيين تجاه معالجات المعطيات ذات الطابع الشخصي. وبصورة أعم، سيبقى المغرب يقظا من أجل مواصلة تحسين تنافسية الإطار التحفيزي والقانوني.
- تسريع انتشار البنيات التحتية بالمناطق المخصصة، يشكل أيضا جزءا من هذا البرنامج.
- تسريع تكوين الموارد البشرية المؤهلة ودعم الجهاز المسؤول عن ضمان انسجام جودة التكوين.
- وأخيرا، ستعمل الحكومة على هيكلة وتمركز عمليات الترويج لعروض المغرب وكذا التواصل حول الآليات الميدانية لمساعدة المتعهدين على الاستقرار والنمو.

المبادرة الثالثة: تقوية ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات

العمليات	التوصيف
31- تطبيق قانون حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان إطار قانوني وتشريعي مطابق للمواصفات والمعايير الدولية لحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
32- المحافظة على تنافسية عرض المغرب فيما يخص ترحيل الخدمات	<ul style="list-style-type: none"> • المحافظة على عرض مغربي ذي تنافسية نشيطة على مستوى ترحيل الخدمات*.
33- اقتراح بنيات تحتية كافية وذات جودة	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد قدرات إضافية*.
34- تلبية الحاجيات من حيث الموارد البشرية المؤهلة	<ul style="list-style-type: none"> • تكوين الموارد البشرية الكافية على مستوى الكم والكيف، لمواكبة تطوير ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.

* أنظر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي: الإجراء رقم 1؛ 6 و 2

المبادرة الثالثة: تقوية ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات

العمليات	التوصيف
35- تشجيع عرض المغرب لدى الشركات الفرنسية لخدمات الهندسة المعلوماتية	<ul style="list-style-type: none"> • تتبع جلب الشركات الفرنسية لخدمات الهندسة المعلوماتية*.
36- مباشرة يقظة تكنولوجية	<ul style="list-style-type: none"> • إنجاز يقظة تكنولوجية بشراكة مع مستثمري ترحيل الخدمات، لتحديد التخصصات الوظيفية والقطاعية التي يتعين على المغرب التركيز عليها لرفع مستوى القيمة المضافة.

* أنظر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي : الإجراء رقم 3، 4 و 5

إجراءات المواكبة

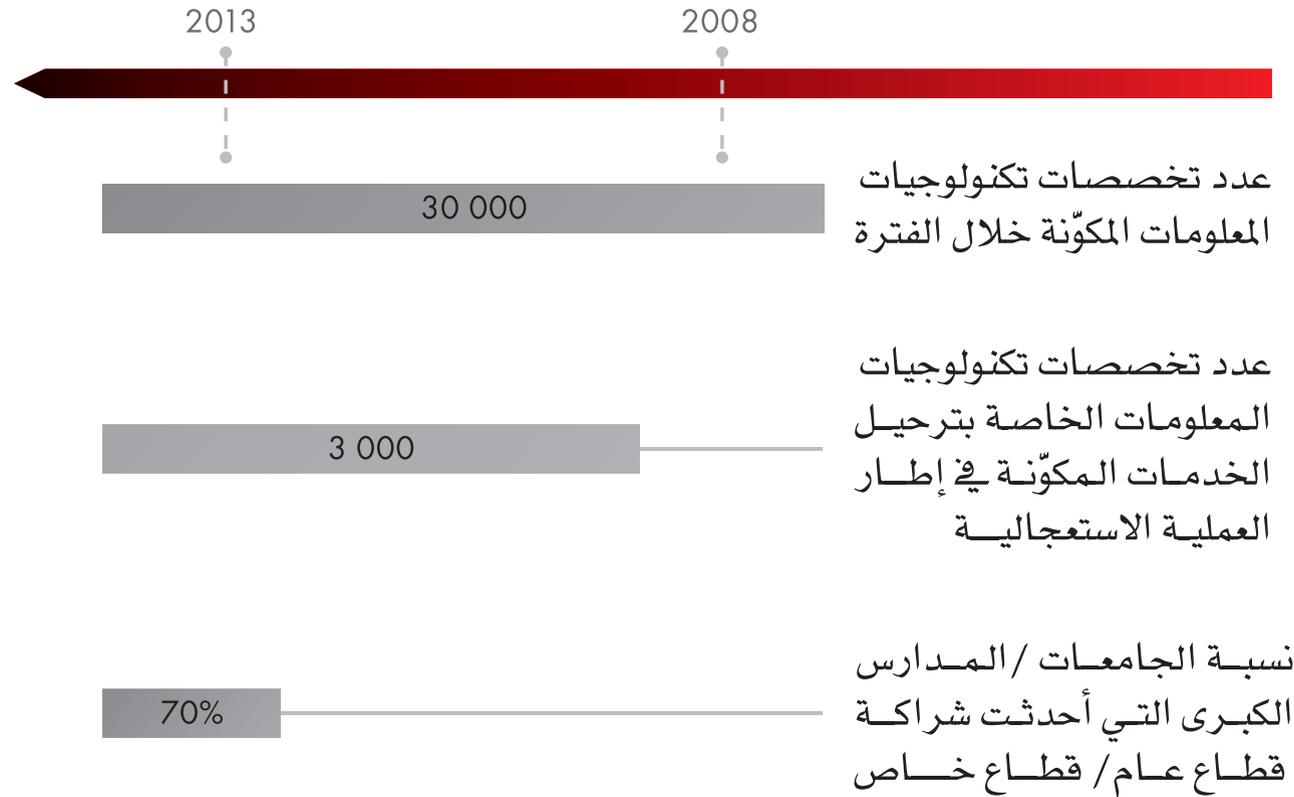
-1- الرأسمال البشري

-2- الثقة الرقمية

الرهان على الرأس مال البشري من العناصر الأساسية لنجاح تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات

- إن توفر الكفاءات والموارد البشرية، سواء من حيث الكم أو الكيف، يُعدُّ شرطاً لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع تكنولوجيا المعلومات.
- أدى نجاح قطاع ترحيل الخدمات في ميدان تكنولوجيا المعلومات إلى تزايد مهم على مستوى حاجيات المهنيين من حيث أعداد الموارد البشرية التي يتعين تكوينها وبالتالي إلى إعادة النظر في قدرات مؤسسات التكوين.
- وعموماً، فإن آفاق تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات تستلزم منذ الآن العمل على الاستباق الفعال للحاجيات فيما يتعلق بالموارد البشرية المكونة والمؤهلة والقابلة للاستخدام.

تكوين رأس مال بشري في مستوى حاجيات قطاع تكنولوجيايات المعلومات



يتوقف بلوغ الطموحات المحددة على تنفيذ ثلاث مبادرات رئيسية

المبادرة الأولى: وضع حكامه خاصة بالرأس مال البشري.

المبادرة الثانية: إعداد مخططات للتكوين تستجيب لحاجيات قطاع تكنولوجيا المعلومات.

المبادرة الثالثة: تطوير عروض البرامج من أجل استخدام أفضل للحاصلين على شهادات في تكنولوجيا المعلومات.

المبادرة الأولى: وضع حكامه خاصة بالرأس مال البشري

- بمنطق استمرار الانسجام بين التكوين وحاجيات قطاع تكنولوجيا المعلومات، فإنه من الضروري وضع آليات مؤسسية ترمي إلى تحيين، بشكل نشيط، أهداف وأدوات التكوين لتلبية الحاجيات من الموارد البشرية الكافية والمؤهلة في هذا القطاع.

المبادرة الأولى: وضع حكامه خاصة بالرأس مال البشري

العمليات

التوصيف

37- وضع آلية لقيادة ومتابعة وتقييم مخططات تكوين قطاع تكنولوجيا المعلومات

- وضع منظومة سنوية لتحديث مخططات التكوين الأصلي* بالتعاون وثيق مع الفاعلين الرئيسيين في ميدان التكوين.
- ستمحور هذه المنظومة حول خمسة محاور :
 - تحيين حاجيات التكوين بتنسيق مع مهنيي القطاع ؛
 - توطيد الحاجيات ؛
 - توزيع الحاجيات على أنظمة التكوين ؛
 - التحكيم والمصادقة على مخطط التكوين السنوي المفصل ؛
 - تقييم تنفيذ مخطط التكوين.

* أنظر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي : الإجراء رقم 93 و 97

المبادرة الثانية: إعداد مخططات للتكوين تستجيب لحاجيات قطاع تكنولوجيا المعلومات

- لتلبية حاجيات القطاع من الكفاءات الكافية والمؤهلة، ينبغي إعداد مخططات للتكوين ملائمة بالاستناد على توقعات مقاولات القطاع ومدى انسجامها مع عرض التكوين الموجود.
- تقدر حاجيات قطاع تكنولوجيا المعلومات على مستوى الموارد البشرية بالنسبة للفترة 2009-2013 بحوالي 30000 شخص يتعين تكوينهم، موزعين كما يلي:

حاجيات التكوين بالنسبة للفترة 2009-2013 *	قطاعات تكنولوجيا المعلومات
2 000	الموزعون/ المُمعدّات
15 000	ترحيل الخدمات
4 500	البرمجيات والخدمات
1 500	الإدارة
7 000	المقاولات
30 000	المجموع

* تم احتساب حاجيات سنة 2008

المبادرة الثانية: إعداد مخططات للتكوين تستجيب لحاجيات قطاع تكنولوجيا المعلومات

العمليات

التوصيف

38- إعداد مخططات التكوين الأولي*

- تحديد مخطط للتكوين الأولي يستجيب للحاجيات من الموارد المؤهلة لفائدة مقاولات قطاع تكنولوجيا المعلومات للفترة 2009-2013.

39- إعطاء الانطلاقة عاجلا لعملية للتكوين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات

- إعداد، بشراكة مع ممثلي القطاع، مخطط استعجالي لتكوين تخصصات إضافية تهتم ترحيل الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات (تكوين حوالي 3000 خريج ما بين سنوات 2009 و2011) وذلك لتلبية الطلب الأقصى المتوقع في حالة الذروة لمتعهدي ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات خلال هذه الفترة.

* الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، الإجراءات 86 و98

المبادرة الثالثة: تطوير عروض البرامج من أجل استخدام أفضل للحاصلين على شهادات في تكنولوجيا المعلومات

- يمثل الالتزام الدائم لمقاولات قطاع تكنولوجيا المعلومات بتقديم تكوين من أجل التوظيف للشبان الحاملين للشهادات ثمنا لا يستهان به. وهو ما يترتب عنه بطء عملية الإدماج المهني للشبان حاملي الشهادات.
- إلى جانب وضع حكمة جديدة ومخططات للتكوين يتم تحيينها باستمرار، سيتعلق الأمر بتحسين توظيف الشبان الخريجين في قطاع تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال تفعيل دعامين:
 - الإشراف الفعلي والقبلي لمهنيي تكنولوجيا المعلومات في مسلك تكوين الطلبة بشراكة مع الفاعلين في التعليم العالي؛
 - إدماج ممنهج وفاعل للطلبة في مقاولات تكنولوجيا المعلومات أثناء مسلكهم التكويني.

المبادرة الثالثة: تطوير عروض البرامج من أجل استخدام أفضل للحاصلين على شهادات في تكنولوجيا المعلومات

العمليات

التوصيف

40- تنمية مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص

- تحديد ترويج وتشجيع تنمية «أكاديمية تكنولوجيا المعلومات» في حظيرة الجامعات بشراكة مع مهنيي قطاع تكنولوجيا المعلومات وبالأخص مع ناشري البرمجيات والمتعهدين الخواص.
- يتعلق الأمر، بتمكين الطلبة في إطار مسلكهم التكويني، من تكوينات إضافية مؤهلة للتشغيل / مشهود عليها وبأقل التكاليف. يقوم المهنيون بتوفير محتوى هذه التكوينات، على أن يتكفل أساتذة أكاديمية تكنولوجيا المعلومات بعملية التلقين.

41- تحسين قابلية تشغيل خريجي السلك الثاني الجامعي بعد تكوينهم

- إعادة توجيه مقررات وبرامج السلك الثاني الجامعي، بتعاون مع المهنيين، للاستجابة أكثر لحاجيات المقاولات وجعل التكوين أكثر احترافية من خلال إدماج التداريب طويلة المدى (على الأقل 6 أشهر) في المسلك التكويني لتمكين الطلبة من استباق ولوج عالم العمل.

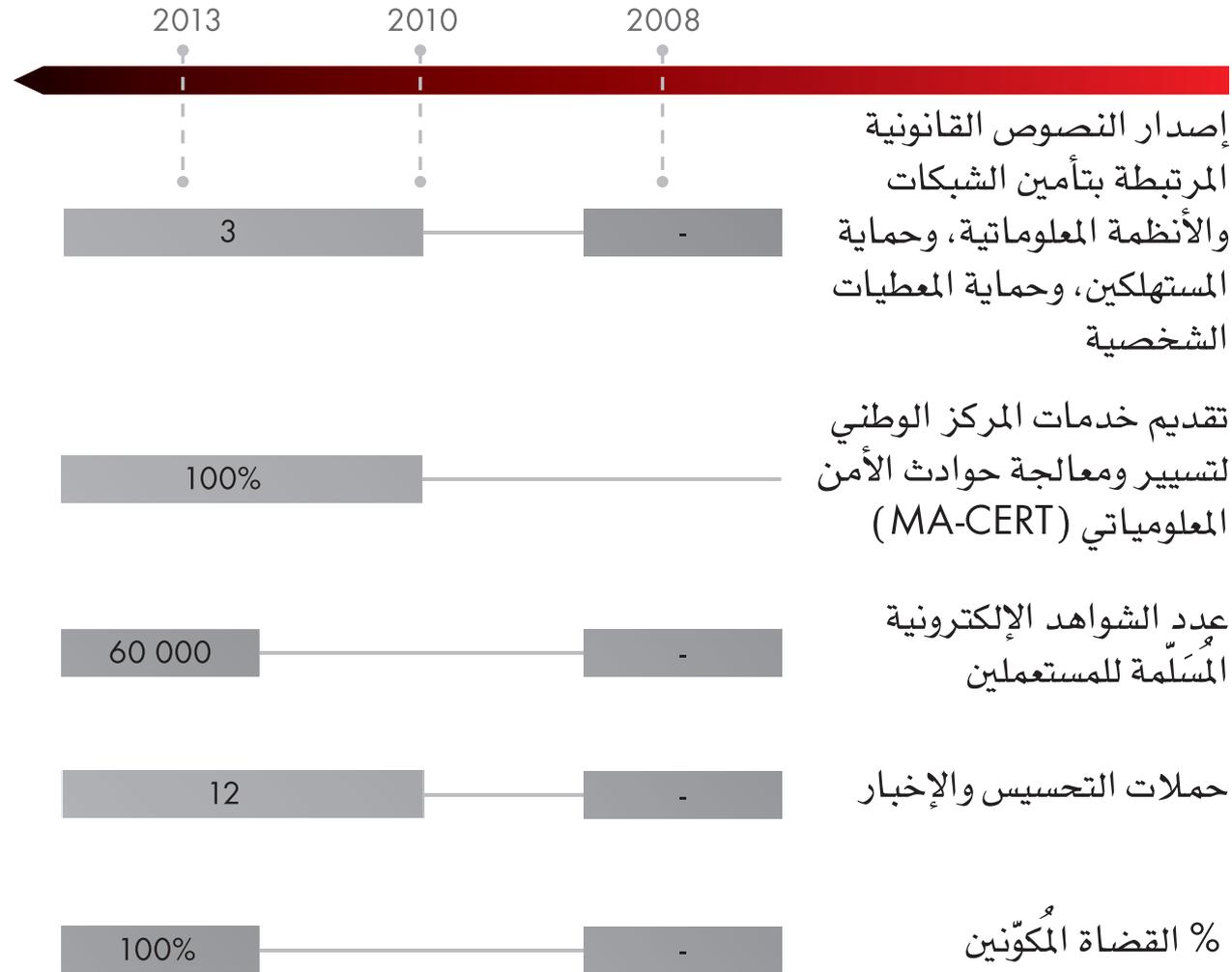
1- الرأسمال البشري

2- الثقة الرقمية

يشكل نقص ثقة المستعملين في أمن المبادلات الالكترونية عائقا كبيرا أمام تطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات

- يبقى استعمال التجارة الالكترونية أقل تطورا سواء لدى الخواص أو عند المقاولات.
- المقاولات تؤخذ عدم إخبارها بما فيه الكفاية بالإطار القانوني المتوفر حاليا وتطوراته المستقبلية.
- بينما تظل الجهودات البيداغوجية حول موضوع المبادلات الرقمية ضرورية، يبقى التواصل الجيد المحدود لدى المقاولات والخواص عائقا لتطور استعمال تكنولوجيا المعلومات.

إرساء الظروف المناسبة لكسب ثقة المواطنين والمقاولات في الاقتصاد الرقمي



يتوقف إنجاز الطموحات المحددة على تفعيل ثلاث مبادرات رئيسية

المبادرة الأولى: تأهيل وتعزيز الإطار القانوني.

المبادرة الثانية: وضع الهياكل التنظيمية الملائمة.

المبادرة الثالثة: الترويج والتحسيس بأمن الأنظمة المعلوماتية لدى الفاعلين بالمجتمع.

المبادرة الأولى: تأهيل وتعزيز الإطار القانوني

- يمر إرساء شروط الثقة الرقمية أولاً بإعداد إطار تشريعي وقانوني مناسب يحمي ويستوجب ثقة المواطنين والإدارات والمقاولات.
- يتعين على الإطار التشريعي المغربي أن يتطور بنفس وثيرة التطورات التكنولوجية وتغيرات الاستعمالات. عليه أن يواكب تطور مجتمع المعلومات وأن يقدم أفضل حماية لرواد الإنترنت المغاربة في المجالات التجارية.
- مصير التجارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية رهين بثقة المواطنين المغاربة في حماية معطياتهم الشخصية. كما تتم حماية المبادلات الإلكترونية عبر تطوير خدمات التصديق الإلكتروني والتشفير.

المبادرة الأولى: تأهيل وتعزيز الإطار القانوني

العمليات

التوصيف

42- حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

- تمكين الترسانة القانونية المغربية من أداة فعالة لحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي طبقا للإطار الأوروبي الجاري به العمل.

43- دعم تنمية التجارة الإلكترونية

- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية لحماية المستهلكين قصد البيع عبر الخط.

44- دعم تنمية التجارة الإلكترونية

- تنفيذ القانون رقم 03-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.
- إعداد النصوص التنظيمية التي تمكن من تسهيل استعمال وسائل التشفير والتصديق الإلكتروني.

المبادرة الثانية: وضع الهياكل التنظيمية الملائمة

- ترسيخ الثقة في الاقتصاد الرقمي، يمر أيضا عبر وضع هيئات داعمة مكلفة بمساعدة الفاعلين في المجتمع حول إشكاليات أمن نظم المعلومات ولاسيما:
 - هيئات مكلفة بتقديم الخبرة في مجال أمن نظم المعلومات ؛
 - هيئات ضامنة لأمن البنيات التحتية الحساسة ؛
 - جهاز مكلف بحماية المعطيات الشخصية وإحداث هيئة خاصة بالمراقبة.

المبادرة الثانية: وضع الهياكل التنظيمية الملأمة

العمليات

التوصيف

45- إحدأث اللجئة المكلفة بأمن أنظمة المعلومات

- ارتباطا بالمجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي، ستحدث لجنة أمن المعلومات لتتولى على الخصوص إعداد السياسة الخاصة بحماية البنيات التحتية الحساسة بالمملكة ؛

46- إحدأث المركز الوطني للتنسيق والاستجابة لحوادث أمن المعلومات (MA-CERT)

- إحدأث، على الصعيد الوطني، مركز للتنسيق والاستجابة للحوادث المرتبطة بأنظمة المعلومات ؛
- يتولى هذا المركز الاستجابة للحوادث الأمنية وتنسيق هذه الاستجابات على الصعيد الوطني واقتراح مختلف الخدمات المرتبطة بمعالجة هذه الحوادث وتحليل نقط الضعف واستعادة الأنظمة التي تعرضت لهجومات.

47- إحدأث طرف ثالث للثقة

- دعم إحدأث وتنمية المتعهد الأول لخدمة الشواهد الإلكترونية، تكون مهمته ضمان الفعالية والمصادقية على المبادلات الإلكترونية ووحدة المعطيات، وذلك من خلال إصدار وتسليم الشواهد الإلكترونية.

المبادرة الثانية: وضع الهياكل التنظيمية الملائمة

العمليات

التوصيف

48- تنصيب اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

- تنصيب اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لتتولى توعية الأشخاص بحقوقهم وواجباتهم، وتترح على الحكومة التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بملاءمة حماية المعطيات الشخصية مع المستجدات التكنولوجية، وضمان احترام القانون الخاص بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

49- تنمية مواقع تحصينية خلفية

- تشجيع إقامة مواقع تحصينية خلفية بشراكة بين القطاعين العام والخاص، قادرة على ضمان ديمومة خدمات البنيات التحتية الحساسة للمملكة.

المبادرة الثالثة: الترويج والتحسيس بأمن الأنظمة المعلوماتية لدى الفاعلين بالمجتمع

- يستوجب تحسين أمن أنظمة المعلومات، إيجاد ثقافة حقيقية للأمن. وهكذا، فإن تحسيس المواطنين والمقاولات والإدارات برهانات أمن أنظمة المعلومات يكتسي أهمية بالغة؛
- على هذا البرنامج التحسيس، إضافة إلى تنمية المعارف الأساسية في مجال أمن أنظمة المعلومات، أن يمكن المواطن من معرفة الإجراءات المتخذة لتنمية الثقة الرقمية.

المبادرة الثالثة: الترويج والتحسيس بأمن الأنظمة المعلوماتية لدى الفاعلين بالمجتمع

العمليات

التوصيف

50- إقامة برنامج للتحسيس والتواصل حول أنظمة المعلومات

- تحديد وإنجاز برنامج تواصل واسع حول موضوع أمن أنظمة المعلومات موجه إلى الجمهور العريض والمقاولات والإدارات.

51- إعداد دورات تكوينية حول أمن أنظمة المعلومات موجهة للطلبة المهندسين

- تحديد ووضع برامج تكوينية في مجال تكنولوجيات المعلومات وأمن الأنظمة المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين تمكنهم من اكتساب مستوى مناسب من المعرفة بحسب تخصصاتهم.

52- إعداد دورات تكوينية خاصة بالمهن القانونية

- وضع برامج تكوينية تمكن جميع القضاة من الحصول على المعلومات الأساسية حول تكنولوجيات المعلومات وأمن الأنظمة المعلوماتية.

53- تحديد ميثاق لمواقع المتاجرة

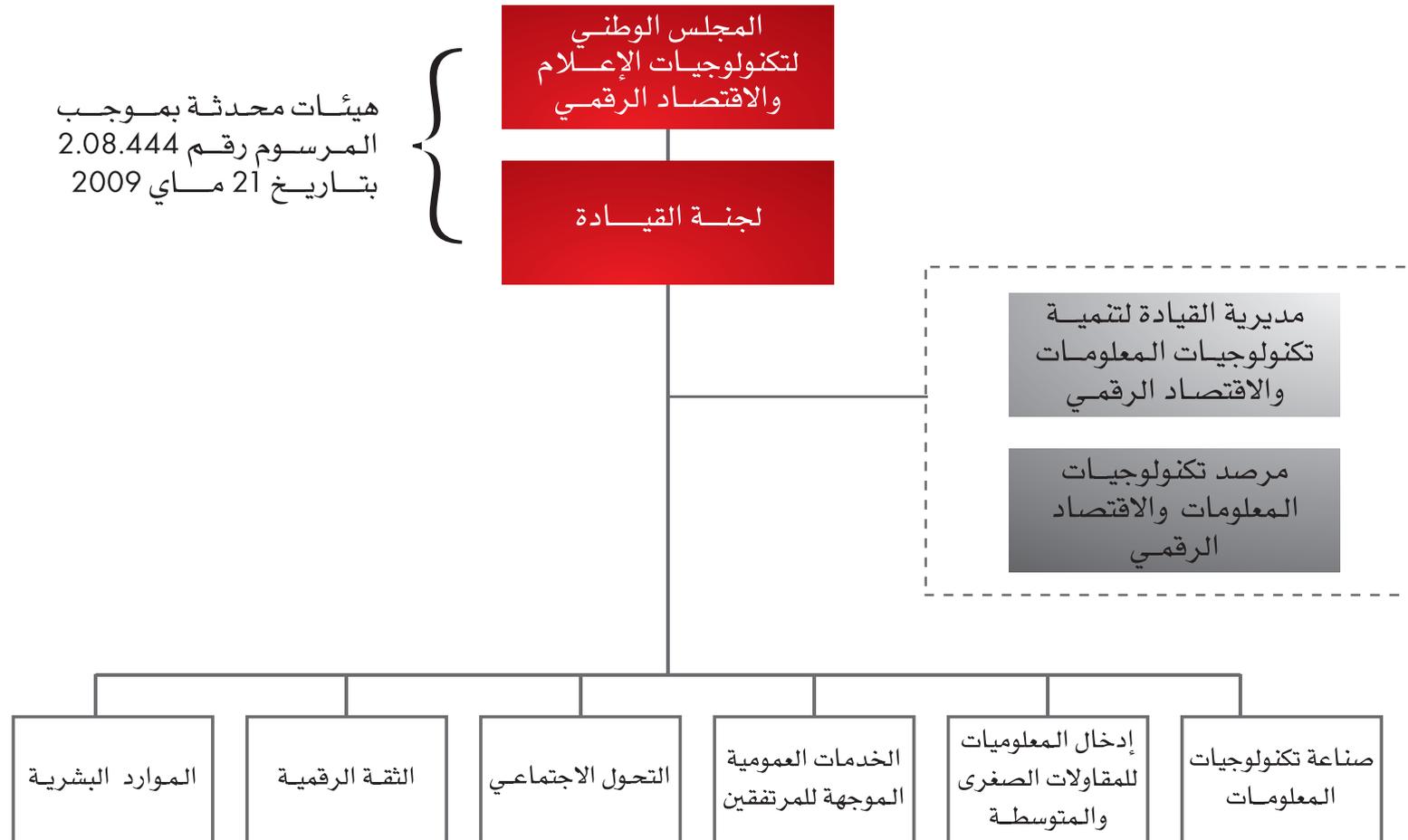
- تعزيز ثقة المواطن في التجارة الإلكترونية بوضع علامات مميزة خاصة بمواقع المتاجرة وذلك بشراكة مع الفدراليات ولاسيما الإتحاد العام للمقاولات بالمغرب.

طرق التنفيذ

-1 الحكامة

-2 رصد الميزانية

ضمان التنفيذ الجيد «للمغرب الرقمي»، هو الهدف من وضع حكمة شاملة على أعلى مستوى حكومي



أدوار ومسؤوليات مختلف الهيئات تم تحديدها بوضوح

المجلس الوطني

لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي

«يوعز»

- يقترح على الحكومة التوجهات الكبرى لإستراتيجية وطنية لتنمية التكنولوجيات الحديثة للإعلام ؛
- اقتراح اتخاذ كل إجراء تشريعي أو تنظيمي من شأنه أن يساهم في هذه التنمية ؛
- اقتراح التدابير الملائمة لتشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام في القطاعين العام والخاص ؛
- تنسيق وتقييم تقدم تنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تنمية تكنولوجيات المعلومات وتحكيم الخلافات المحتملة حول الأولوية ؛
- تحرير توصيات من أجل وضع تصور وإعداد وتنفيذ وتقييم الأعمال المتخذة لتطوير مجتمع الإعلام والاقتصاد الرقمي.

هيئة بين وزارية
يرأسها الوزير الأول

لجنة قيادة تكنولوجيا

المعلومات والاقتصاد الرقمي

«تحدد الاتجاه وتقيّم»

- وضع الرؤية والطموحات ؛
- تحديد الإستراتيجية ومخطط العمل ؛
- تنسيق مخططات العمل المراد تنفيذها والقيام بالتحكيمات الضرورية ؛
- ضمان تخصيص الوسائل والموارد الضرورية ؛
- إعداد تقارير المتابعة والتقييم التي تحال على المجلس الوطني حول وضعية تقدم مخططات العمل وإعادة توجيه البرامج التي تعترضها صعوبات ؛
- اقتراح توصيات على المجلس الوطني حول التدابير الواجب اتخاذها لإنعاش وتنمية تكنولوجيات المعلومات ؛
- إعداد مشروع التقرير السنوي حول أنشطة المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي والمستوى الذي وصلته بلادنا في مجال تنمية تكنولوجيات المعلومات لعرضه على مصادقة المجلس المذكور وتقديمه إلى الحكومة.

هيئة مشتركة بين الوزارات
يرأسها الوزير المكلف
بالتكنولوجيات الحديثة
أو من يمثله

أدوار ومسؤوليات مختلف الهيئات تم تحديدها بوضوح

مديرية قيادة تنمية
تكنولوجيات المعلومات
والاقتصاد الرقمي

«تدبر التفعيل في مجموعه»

- تحضير إستراتيجية تكنولوجيات المعلومات والاقتصاد الرقمي ؛
- اقتراح مخطط العمل وتقييم الوسائل الضرورية ؛
- متابعة تفعيل المخطط المحدد ؛
- إبراز واستغلال التعاون فيما بين المشاريع ؛
- إعداد تقييم للمنجزات ؛
- المشاركة في الهيئات الدولية للترويج للمغرب والحصول على الموارد المتاحة.

هيئة مشتركة بين الوزارات
يتأهها الوزير المكلف
بالتكنولوجيات الحديثة
أو من يمثله

المرصد الوطني
لتكنولوجيات المعلومات

«يـزن»

- وضع لوحات القيادة لنمو تكنولوجيات المعلومات بالمغرب ؛
- تقييم الفوارق بين المخطط والمنجزات وتحديد أسباب التفاوت ؛
- توفير المعطيات الكفيلة بتحديد هدف العملية على العمليات أو مُسْتَقْبَلِي العمليات الأكثر توافقاً مع النتائج.

هيئة مشتركة بين الوزارات
يتأهها الوزير المكلف
بالتكنولوجيات الحديثة
أو من يمثله

1- الحكامة

2- رصد الميزانية

رصد، على مدى خمس سنوات، الموارد المالية المناسبة والكافية لتفعيل مختلف مبادرات وعمليات المغرب الرقمي، بهدف ضمان التنفيذ الجيد

فترة 2009-2013 (بملايين الدراهم)	البنود
2 128	التحول الاجتماعي
2 186	الخدمة العمومية الموجهة للمتعاملين
320	إنتاجية المقاولات المتوسطة والصغرى
481	صناعة تكنولوجيا المعلومات
35	الثقة الرقمية
37	الحكامة
5 187*	المجموع

* دون احتساب استثمارات الخواص

خلاصة العمليات

التحول الاجتماعي

1. تجهيز المؤسسات المدرسية العمومية بالولوج إلى الإنترنت وموارد الوسائط المتعددة.
2. تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومية بالولوج إلى الإنترنت وموارد الوسائط المتعددة.
3. دعم تزويد الأساتذة بأجهزة حاسوب موصولة بالإنترنت.
4. دعم تزويد الطلبة المهندسين أو أمثالهم بأجهزة حاسوب محمولة موصولة بالإنترنت.
5. اعتماد سياسات تستهدف تطوير الصبيب العالي حسب أصناف المناطق ومستوى الدخل.
6. تشجيع عروض للتجهيز بثمن منخفض.
7. تسهيل الولوج للإنترنت واستخدام تكنولوجيات المعلومات خارج مقر السكن من خلال إنشاء مراكز الولوج الجماعية.
8. دعم تطوير محتوى رقمي إخباري.
9. دعم تطوير محتوى رقمي ترفيهي.
10. دعم تطوير محتوى تربوي.

الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين

11. وضع حكاما لبرنامج الحكومة الإلكترونية.

12. تنفيذ 15 مشروعا رائدا.

13. تنفيذ مجموع مشاريع وخدمات الحكومة الإلكترونية.

إنتاجية المقاولات الصغيرة والمتوسطة

14. تحديد حلول مهنية جاهزة للاستخدام موجهة للقطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام.

15. دعم الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة القطاعية.

16. التواصل حول العروض القطاعية التي تم إعدادها.

17. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة الموردة لكبار صناع القرار المنخرطين في مشاريع خاصة بلا مادية الإجراءات.

18. تعبئة كبار صناع القرار لتشجيع تجهيز المقاولات الصغيرة جدا.

19. تعبئة الجمعيات المهنية في اعتماد تكنولوجيات المعلومات بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

20. تكوين ممثلي تكنولوجيات المعلومات وخبراء المحاسبة.

21. تدريب مدراء المقاولات الصغرى والمتوسطة على استعمال تكنولوجيات المعلومات: الرخصة الرقمية.

22. تأهيل الإطار القانوني لتشجيع استعمال الخدمات عبر الخط.

صناعة تكنولوجيا المعلومات

23. إعداد حكاماة وطنية للابتكار.
24. إعداد حلول تمويلية مخصصة للفاعلين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
25. إعداد بنيات استقبال تكنولوجية جهوية.
26. تحسين وملاءمة الإطار القانوني مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات.
27. تشجيع ثقافة روح المبادرة والابتكار.
28. تطوير خدمات المساعدة لفائدة مقاولات تكنولوجيا المعلومات.
29. إنشاء مجتمعات تكنولوجيا المعلومات.
30. إيجاد تمويل مخصص للأنشطة التي يتم تطويرها في المجمعات.
31. تنفيذ القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
32. الحفاظ على تنافسية العرض المغربي لترحيل الخدمات.
33. اقتراح بنيات تحتية كافية و ذات جودة.
34. الاستجابة للحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة.
35. ترويج العروض المغربية لدى شركات الخدمات المعلوماتية الفرنسية.
36. اعتماد يقظة تكنولوجية.

الرأس مال البشري

37. وضع آلية لقيادة ومتابعة وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيايات المعلومات.
38. إعداد مخططات التكوين الأساسي.
39. إطلاق عملية تكوين استعجالي لقطاع ترحيل خدمات تكنولوجيايات المعلومات.
40. إيجاد مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص.
41. تحسين قابلية التشغيل لحاملي شهادات السلك الثاني الجامعي عند نهاية تكوينهم.

الثقة الرقمية

42. حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
43. دعم تنمية التجارة الإلكترونية.
44. تسهيل لامادية المعاملات الإلكترونية.
45. إحداث لجنة أمن أنظمة المعلومات.
46. إحداث مركز الاستجابة لحوادث أمن المعلومات (MA-CERT).
47. وضع هيئة بمثابة الطرف الثالث للثقة.
48. تنصيب اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.
49. تنمية المواقع الخلفية التحصينية.
50. تفعيل برنامج التحسيس والتواصل حول أمن أنظمة المعلومات.
51. وضع برامج للتكوين حول أمن أنظمة المعلومات لفائدة الطلبة المهندسين.
52. وضع برامج للتكوين حول أمن أنظمة المعلومات لفائدة المهن القانونية.
53. تحديد ميثاق مواقع التسويق.

